



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية



النوع الاجتماعي (الجندر) وأثره في حقوق المرأة في ضوء مواثيق حقوق الانسان والتشريعات العراقية

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون و العلوم السياسية / جامعة ديالى كجزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام / حقوق الإنسان و الحريات العامة

من قبل الطالبة

زينب علي عارف منصور

بإشراف

الأستاذ المساعد

عبد الباسط عبد الرحيم عباس

الفصل الاول

ماهية النوع الاجتماعي (الجندر)

يُعدُّ النوع الاجتماعي (الجندر) من أبرز الموضوعات التي تنامي النقاش عنها في نهاية القرن العشرين، الأمر الذي شكّل نَفْلَةً نَوْعِيَّةً فِي الْجُهُودِ الْمَبْدُولَةِ لِلنُّهُوضِ وَتَعزِيزِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ بِشَكْلِ عَامٍّ وَحُقُوقِ الْمَرْأَةِ بِشَكْلِ خَاصٍّ، خَاصَّةً فِي ظِلِّ الدَّعَاوِي الْمَتَزَايِدَةِ بِإِقْرَارِ الْمَسَاوَاةِ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمَجَالَاتِ وَالَّتِي أَطْرَقَتْهَا جُهُودُ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَاللَّجَانِ الْإِقْلِيمِيَّةِ فِي الْعَدِيدِ مِنَ مَحَافِلِهَا الدَّوْلِيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَقَارِيرِهَا وَجَدَاوِلِ أَعْمَالِهَا وَالَّتِي أَكَدَّتْ عَلَى دَمَجِ النَّوْعِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي السِّيَاسَاتِ وَالْبَرَامِجِ وَالتَّشْرِيْعَاتِ الْوَطْنِيَّةِ لِضَمَانِ قِيَامِ النِّسَاءِ بِأَدْوَارِ هُنَّ اللَّاتِي يَطْمَحْنَ إِلَيْهِ، حَيْثُ كَانَتْ هَذِهِ الْأَدْوَارُ حِكْرًا عَلَى الرَّجَالِ لِسِنُوَاتٍ عَدِيْدَةٍ بِسَبَبِ الْهَيْمَنَةِ الذُّكُورِيَّةِ فِي مُخْتَلِفِ الْهِيَآكِلِ وَالْبِنَى السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ. وَيَعِدُ مُؤْتَمَرٌ بِكَيْنِ مَحَطَّةٍ مُهِمَّةٍ لِلنُّهُوضِ بِالْمَرْأَةِ عَلَى الْمَسْتَوَى الْعَالَمِيِّ؛ إِذْ اقْتَرَحَ هَذَا الْمُوْتَمَرُ أَسَالِيْبَ جَدِيْدَةً لِلتَّعَامُلِ مَعَ قَضَايَا الْمَرْأَةِ وَكَذَلِكَ النُّهُوضِ بِالْمَرْأَةِ وَمَجَالَاتِ الْعَمَلِ الرَّئِيْسِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ الْقِيَامُ بِهَا وَتَعْيِيرُ وَضْعِهَا فِي الْمَجْتَمَعِ؛ لِذَا أُخِذَ الْاِهْتِمَامُ الْبَحْثِي فِي هَذَا الْمَجَالِ فِي الْبَالِازْدِيَادِ، وَلِأَجْلِ التَّعَرُّفِ عَلَى مَاهِيَةِ النَّوْعِ الْاجْتِمَاعِيِّ (الجندر)، فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَطَلَّبُ تَقْسِيمَ الْفَصْلِ إِلَى مَبْحَثَيْنِ رَئِيْسِيَّيْنِ، سَنَتَنَاوِلُ فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ مَفْهُومَ النَّوْعِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَفِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي سَنَوْضِحُ الْمَرْتَكِزَاتِ الْأَسَاسِيَّةَ لِلجِنْدَرِ وَإِشْكَالِيَّاتِ إِدْمَاجِ النَّوْعِ.

المبحث الأول

مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)

إِنَّ مَفْهُومَ الْجِنْدَرِ يَعِدُ مَفْهُومًا حَدِيثًا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَلَكِنَّهُ قَدِيمٌ مِنْ حَيْثُ الْمَضْمُونُ فَهُوَ مُصْطَلَحٌ غَرَبِي النَّشْأَةُ وَشَرْقِي الْمَلَامِحُ، فَقَدْ تَحَدَّثَ عَنْهُ سَابِقًا الْفَلَسَفَةُ وَالْعُلَمَاءُ مِنْ خِلَالِ حَدِيثِهِمْ عَنِ مَكَانَةِ وَدَوْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَنَظَرَةِ الْمَجْتَمَعِ لَهُمَا، وَقَدْ بَدَأَ اسْتِخْدَامُ مَفْهُومِ الْجِنْدَرِ مُؤَخَّرًا فِي جَمِيعِ الْقَطَاعَاتِ ذَاتِ الْاِهْتِمَامِ بِالتَّنْمِيَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَزَالُ الْمَفْهُومُ غَامِضًا إِذْ تَمَّ تَعْرِيْبُهُ فِي عِدَّةِ مُصْطَلَحَاتٍ بِمَا فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ وَالدَّوْرِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالنَّوْعِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَقَدْ اسْتِخْدَمْنَا فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ مُصْطَلَحَ النَّوْعِ الْاجْتِمَاعِيِّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَفْهُومِ (الجندر)، وَالَّذِي يُشِيرُ إِلَى دَرَاْسَةِ الْعِلَاقَاتِ وَالْاِدْوَارِ الْمَتَدَاخِلَةِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ دَاخِلِ الْأُسْرَةِ وَالْمَجْتَمَعِ وَيَرْتَكِزُ هَذَا الْمَفْهُومُ عَلَى عِدَّةِ عَوَامِلٍ رَئِيْسِيَّةٍ مِنْهَا، مَعْرِفَةُ وَتَحْلِيلُ إِخْتِلَافِ الْعِلَاقَاتِ مَا بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَتَحْدِيدُ أَسْبَابِ وَأَشْكَالِ عَدَمِ التَّوَاظُنِ فِي الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ، وَتَعْدِيلُ وَتَطْوِيرُ هَذِهِ الْعِلَاقَةِ مِنْ خِلَالِ تَوْفِيرِ الْعَدَالَةِ وَالْمَسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا. وَلِبَيَانِ مَفْهُومِ الْجِنْدَرِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَطَلَّبُ تَقْسِيمَ الْمَبْحَثِ إِلَى مَطْلَبَيْنِ، سَنَتَنَاوِلُ فِي الْمَطْلَبِ الْأَوَّلِ التَّعْرِيْفَ بِالنَّوْعِ الْاجْتِمَاعِيِّ (الجندر)، وَفِي الْمَطْلَبِ الثَّانِي سَنَعْمَلُ عَلَى بَيَانِ أَسَاسِ نَشْوءِ مَفْهُومِ الْجِنْدَرِ.

المطلب الأول

تعريف النوع الاجتماعي (الجنس)

سنتناول في هذا المطلب تعريف النوع الاجتماعي (الجنس) في اللغة في الفرع الأول، وفي الاصطلاح في الفرع الثاني، ومن ثم المصطلحات ذات صلة بالجنس في الفرع الثالث.

الفرع الأول

تعريف الجنس لغة

عند البحث عن كلمة (الجنس) في المعجم والقواميس العربية والإنجليزية وجدنا أنها أخذت في كل لغة نهجاً ومنحى مختلفاً عن اللغة الأخرى وهذا ما سنبيّنه في التقسيم التالي:

أولاً: الجنس في اللغة العربية.

"الجنس جنس الثوب ونحوه: أعاد روثقه بعد ذهابه. و- صقله بالجنس. و- الكتاب ونحوه: أمر القلم على ما درس منه ليتبين. و(الجنس) آلة خشبية تُتخذ لصقل الملابس وبسطها"^(١). و"جنس الشيء أصلحته"^(٢)، و"جنس، تقدم ذكره في (ج د ر)؛ لزيادة النون. والجنس اسم، وجنس الأمير، كجعفر، له حمام بمصر، وأمير حسين بن جنس صاحب الجامع والقنطرة بالحكر، ظاهر القاهرة"^(٣). يتبين مما سبق؛ إن الجنس في اللغة العربية لا تمت بصلة للمصطلح في عصرنا الحديث والذي سوف نبيّنه لاحقاً.

ثانياً: الجنس في اللغة الإنجليزية

يعد مفهوم الجنس (Gender) لفظة أمريكية تنحدر من أصل لاتيني (Genus) وتشتق من لفظة (Gendre) الفرنسية القديمة، فهي تدل على اللفظ والصنف والجنس والنوع والفصل بين الذكورة والأنوثة، في حين أن المرادف الحقيقي لكلمة Gender هو الدور الاجتماعي أو النوع الاجتماعي^(٤). وفي الإطار اللغوي القاموسي معني Gender "جنس التذكير والتأنيث"^(٥). ويلاحظ على التعريف اللغوي للجنس إن هناك اشتراك لفظي بين اللغتين فقط، دون أن يكون هناك صلة لمعنى الجنس في اللغة العربية مع معناها في اللغة الإنجليزية.

(١) إبراهيم مصطفى وآخرون، معجم الوسيط، ط٤، دار الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤٠.

(٢) أبي القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، كتاب الأفعال، ج١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٣، ص ١٩٩.

(٣) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٦، باب الراء، فصل الجيم، دار الفكر للنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢١٦.

(٤) جميل حمداوي، الكتابة النسائية في ضوء المقاربة الجنسانية، دار الريف، المملكة المغربية، ٢٠٢٠، ص ١١.

(٥) N.S. Doniach, The Oxford English -Arabic Dictionary Of Current Usage, (New York) Oxford University Press, 1984, p 489.

الفرع الثاني

تعريف الجندر في الاصطلاح

إن بيان التعريف الاصطلاحي للنوع الاجتماعي (الجندر) يتطلب تعريفه فقهاً وقانوناً وقضاءً وفي الوثائق الدولية ووفقاً للتالي:

أولاً: تعريف النوع الاجتماعي (الجندر) فقهاً

يستعمل مصطلح (Gender) بالإنجليزية، الذي نُوقِشَ في بداية السبعينات من القرن الماضي من أجل التمييز بين الجنس البيولوجي للشخص، وبين المستوى النفسي والاجتماعي والثقافي لهويته الجنسية البيولوجية^(١).

تُشير الأدبيات إلى إن (آن أوكلي)^(٢) وزملاءها الآخرين استخدموا مفهوم الجندر لأول مرة في سبعينيات القرن الماضي لوصف الخصائص المحددة اجتماعياً للذكور والإناث بدلاً من تلك الخصائص المحددة بيولوجياً، وأن الفصل بين مفهومي الجندر والجنس تختلف باختلاف الثقافات. وبناءً على ذلك عرفت آن أوكلي الجندر بأنه "عبارة عن الذكورة والأنوثة المبنين اجتماعياً والمشكلين ثقافياً"^(٣).

وهذا يؤكد ما قاله جون ستوري، عند وصفه للذكورة والأنوثة حيث قال: "إن الأنوثة والذكورة ليسنا تعبيرات من الطبيعة، بل إنها أداء ثقافي تتشكل فيه طبيعتها من خلال أفعال أدائية مفيدة خطابياً تخلق الأثر الطبيعي، والأصلي، والحتمي"^(٤).

ويُعرف أيضاً بأنه: "عملية تحديد الاحتياجات اللازمة للمرأة والرجل في أي عمل يخطط له، ويشمل ذلك التشريعات والسياسات والبرامج في جميع المجالات وعلى كافة المستويات"^(٥).

كما ويُعرف بأنه؛ "تحديد الأدوار لكلا الجنسين اجتماعياً وفقاً للأنظمة الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع في فترة معينة، أي إن الفروقات التي تحدد الاختلافات بين الرجل والمرأة مقسمة إلى اختلافات في

(١) عزه شرارة بيضون، الرجولة وتغيير أحول النساء، دراسة ميدانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٢) آن أوكلي: عالمة اجتماع وأستاذة علم الاجتماع والسياسات الاجتماعية بجامعة لندن، ولدت عام ١٩٤٤، ولها العديد من الكتب والمقالات في جوانب مختلفة من علم الاجتماع النسوي. للمزيد ينظر: سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: أحمد الشاملي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٣٠.

(٣) عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٦١.

(٤) جون ستوري، النظرية الثقافية والثقافات الشعبية، ترجمة: صالح خليل أبو أصعب وفاروق منصور، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة (مشروع كلمة)، أبوظبي، ٢٠١٤، ص ٢٥٩.

(٥) رشا خالد شبيب، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والتنمية المستدامة تجارب مختارة مع إمكانية التطبيق في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٣.

الأصل البيولوجي والعديد منها من أصل اجتماعي ثقافي وبالتالي قد تختلف من مجتمع إلى مجتمع أو تتغير في كل عصر"^(١).

يعرف الجندر أيضا بأنه: " الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهي الصورة التي ينظر بها المجتمع الينا كرجال أو نساء، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا أو تصرفاتنا، ويرجع ذلك الى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس الى الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة "^(٢).

وعُرف أيضاً بأنه؛ "يكرس الوعي بالتمايز بين الانتماء الجنسي البيولوجي للشخص وهويته الاجتماعية كذكر أو أنثى، أي استطراداً في التمايز بين المحددات البيولوجية للجنس والمحددات الاجتماعية والثقافية لأحدهما"^(٣).

وعُرف الجندر كذلك بأنه؛ " فحص المعلومات عن الفروق بين الجنسين والعلاقات الاجتماعية من أجل تحديد وفهم واصلاح أوجه التفاوت بين الجنسين من أجل تحقيق مساواة بحسب النوع الاجتماعي الذي يدل على تمتع المرأة بالفرص في الحياة التي يتمتع بها الرجل بما في ذلك القدرة على المشاركة في الحياة العامة والاعتراف باحتياجات النوع الاجتماعي والتي تتطلب إعادة توزيع الموارد"^(٤).

ويرى آخرون إلى إنه رغم أن لفظ جندر يستخدم أحياناً ليعني جنس الإنسان وأحياناً أخرى كمرادف لكلمة امرأة، فهو في الحقيقة مفهوم ما زال يكتنفه الكثير من الغموض، ولكن يمكن القول إن مفهوم النوع الاجتماعي يُعبر عن " تحول الذكورة والأنوثة والعلاقة بين الجنسين إلى علاقات قوة في المجتمع "^(٥). وفي حين أكد آخرون على إن كلمة الجندر يقصد بها؛ "الخصيات الاجتماعية المجسدة للاختلافات في السلوك بين الرجل والمرأة داخل ثقافة معينة"^(٦).

ومن خلال ما تقدم فإن الباحثة تخلص إلى تعريف النوع الاجتماعي (الجندر) بأنه؛ مجموعة من الأدوار والواجبات والامتيازات المحددة اجتماعياً للمرأة والرجل وفقاً للتقاليد والعادات المتوارثة من جيل الى

(١) اميمة ابو بكر وشيرين شكري، المرأة والجندر إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

(٢) أماني غازي جرار، قضايا معاصرة (المناهج الفكرية والسياسية)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٤٤٤.

(٣) معن خليل العمر، علم اجتماع الجندر، دار الشروق، عمان، الاردن، ٢٠٢٠، ص ٢١.

(٤) Hazel Reeves and Sally Baden. Gender Development: Concepts and Definitions, University of Sussex, 2000 , p2.

(٥) ابتسام الكتبي وآخرون، النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، تحرير: رويدا المعاينة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٢.

(٦) محمد معتمد، المرأة وتطوير السرد العربي: النسائية، النسوية، الأنوثة، الآن ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ٢٠١٩، ص ٤٢.

أخر، والتي تكتسب بالتنشئة وتتغير بتغير الزمان والمكان، وتباین تباینأ واضحاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة الى اخرى، وتستند أساساً الى أسلوب تنظيم المجتمع وليس الى الاختلافات البيولوجية فقط.

ثانياً: التعريف القانوني والقضائي للجنـدر

بخصوص التعريف القانوني والقضائي للجنـدر؛ فإنه من خلال البحث والتقصي في معاجم المصطلحات القانونية والتشريعات الوطنية لم نتمكن من العثور على تعريف قانوني للنوع الاجتماعي (الجنـدر) تاركة مهمة تعريفه للفقه، ويلاحظ أن التشريعات العراقية أخذت بالنوع الاجتماعي (الجنـدر) من حيث المعنى وليس الاصطلاح، إذ أنها أكدت على مبدأ المساواة وفقاً لمفهوم النوع الاجتماعي . كما إننا لم نتمكن من العثور على أحكام قضائية تعرف النوع الاجتماعي (الجنـدر) .

ثالثاً: تعريف الجنـدر في الوثائق الدولية

أوسع الاهتمام بمفهوم النوع الاجتماعي (الجنـدر) يشمل المنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المهتمة بالمرأة والتنمية والتي أوردت عدة تعريفات مختلفة للنوع الاجتماعي (الجنـدر) وكما يلي:

إذ عرّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجنـدر في المادة السابعة منه على إنه: " لغرض هذا النظام الأساسي، من المفهوم أن تعبير نوع الجنس Gender يشير إلى الجنسين الذكر/الأنثى في إطار المجتمع، ولا يشير تعبير نوع الجنس إلى أي معنى آخر يخالف ذلك"^(١). ويلاحظ على التعريف أنه اعتبر الجنـدر ذكراً وأنثى، ولا شيء سواهما، وإن دور النوع نطاقه المجتمع، فمنه يكتسب، وفي نطاقه يتغير.

وعرّفه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأنه: "الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتباین تباینأ واضحاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى"^(٢). يلاحظ على هذا التعريف بأنه جعل تحديد الأدوار منوطاً بالمجتمع وإن هذه الأدوار متغيرة من حيث الزمان والمكان.

كما ويعرّف البنك الدولي الجنـدر بأنه: " السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور والتي ينشئها المجتمع ويتعلمها الفرد، وترجع كل الفوارق ما بين الإناث والذكور إلى مجموعة التوقعات الاجتماعية بشأن الأنشطة والسلوكيات التي تعد ملائمة للحقوق والموارد ومواطن القوة التي يمتلكها الذكور والإناث، فالنوع

(١) وثائق الأمم المتحدة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، (A/CONF.165/14).

(٢) مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ط٤، المكتب الاقليمي للدول العربية، الاردن، ٢٠٠١، ص٤.

الإجتماعي هو فئة اجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الأُنسان في الحياة، وتحدد مشاركته في المُجتمع والاقتصاد^(١).

وإن الجندر وفقاً لمنظمة اليونسكو؛ يُشير إلى: " أدوار ومسؤوليات الرجال والنساء التي تنشأ في أسرنا ومُجتمعاتنا وثقافتنا، ويشمل مفهوم الجندر أيضاً التوقعات المُتعلّقة بِخصائص وقدرات وسلوكيات الرجال والنساء على حدٍ سواء (الأُنوثة والذُكورة) وإن الأدوار الجندرية يتم تعلّمها ويُمكن أن تتغيّر بمرور الزمان وتتباين بين الثقافات وداخل الثقافة الواحدة... وإن مفهوم الجندر أمر حيوي لأنه ينطبق على التحليل الإجتماعي ويكشف كيف تنشأ تبعية المرأة أو سيطرة الرجل اجتماعياً، وهذه التبعية يُمكن تغييرها فهي ليست مُحدّدة بيولوجياً ولا هي ثابتة إلى الأبد"^(٢).

أما إدارة الغذاء والدواء (USFDA) وهي وكالة تابعة لوزارة الولايات المتحدة لِخدمات الصحة وحقوق الأُنسان، فقد اعتادت على استخدام مُصطلح (الجندر) بدلاً من الجنس للإشارة الى الاختلافات الفسيولوجية بين الذُكور والإناث، وفي سنة ٢٠١١، بدأت باستخدام مُصطلح الجنس باعتباره تصنيفاً بيولوجياً، بينما استُخدمت مُصطلح الجندر ليُعني؛ "تمثيل الشخص لِذاته بِصفتِه ذكراً أو أنثى، أو كيفية تجاوب المؤسسات الإجتماعية مع هذا الشخص بناءً على تمثيله الفردي لِجندره"^(٣).

واتفقت لجنة من الخبراء في مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث (كوثر)^(٤) على تعريف النوع الإجتماعي (الجندر) على إنه: "الأدوار (الحقوق والواجبات والالتزامات) والعلاقات والصور والمسؤوليات ومواقف الرجال والنساء على النحو الذي يحدده التطور التاريخي للمُجتمع وكلها قابلة للتغيير"^(٥). ويلاحظ على هذا التعريف إنه أُسنده تعدّد وأختلاف الأدوار بين الجنسين في المُجتمع إلى التطور التاريخي لتلك المُجتمعات.

كما وعرّفت منظمة الصحة العالمية الجندر؛ بأنه "يُشير إلى الخصائص المؤسسة مُجتمعيّاً للمرأة والرجل؛ وهي تختلف من مُجتمع إلى آخر ويمكن تغييرها، ويشمل مفهوم الجندر خمسة عناصر هامة:

(١) البنك الدولي، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، المرأة في المجال العام، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٣.

(٢) كاميليا حلمي محمد، الموثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، بدون دار نشر، ٢٠٢٠، ص١٤٥-١٤٦.

(٣) علي الزبيدي، الجندر حلول أم مشكلات، دار سحر القلم، بغداد، ٢٠٢١، ص١٧.

(٤) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والدراسات(كوثر): مؤسسة اقليمية فريدة من نوعها في المنطقة العربية، أنشئت عام ١٩٩٣، مقرها في تونس، يعمل وفق خطط عمل استراتيجيّة تمتد إلى (٥سنوات) ويرسم أهدافه وفقاً لخصوصيات أوضاع المرأة العربية وأولوياتها في المنطقة، فهو هيكل علمي يركز اهتماماته على قضايا النوع الاجتماعي، ويعمل على تفعيل مشاركة المرأة العربية في التنمية وتقديم على الخدمات لمختلف المهتمين بقضاياها. للمزيد ينظر: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث الكوثر، الفتاة العربية المراهقة؛ الواقع والافاق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، تونس، ٢٠٠٧، ص٩.

(٥) أمل بنت عائض الرحيلي، مفهوم الجندر وآثاره على المُجتمعات الإسلامية، مركز البحوث لدراسات المرأة، الرياض، ٢٠١٦، ص٧٥.

العلاقات، والتسلسل الهرمي والتاريخي والنسقي والمؤسسي، بينما يُؤد معظم الناس إما ذكوراً أو إناث، ويتم تعليمهم المعايير والسلوكيات المناسبة، بما في ذلك كيفية تفاعلهم مع الآخرين من نفس الجنس أو الجنس الآخر داخل الأسر والمُجتمعات المحلية وأماكن العمل، فعندما لا يتلاءم الأفراد أو الجماعات مع المعايير الجندرية، غالباً ما يواجهون وصمة العار والممارسات التمييزية أو الاستبعاد الاجتماعي، وكل ذلك يؤثر سلباً على الصحة^(١).

مما تجدر الإشارة إليه، إن المؤتمر الرابع للمرأة المنعقد في بكين لعام ١٩٩٥ بيّن مفهوم الجندر؛ بأنه أستمعت كلمة جندر gender وفُهمت في إطار استعمالها الاعتيادي والمقبول في عدة ملتقيات ومؤتمرات للأمم المتحدة وليس ثمة دليل على أن معنى أو مدلولاً جديداً للمصطلح يختلف عن استعماله المقبول السابق قد ضمن في منهاج عمل مؤتمر بكين، كما أكد فريق الاتصال^(٢) على أن كلمة جندر gender المستعملة في منهاج العمل يجب أن تُترجم وتُفهم وفقاً لاستخدامها الاعتيادي والمقبول^(٣)، وكانت النتيجة أن اللجنة عرّفت المصطلح بعدم تعريفه (The Non Definition of the Term Gender)^(٤).

نلاحظ من خلال التعارف السابقة، بأن كلمة الجندر تستخدم للتمييز بين مصطلح (الذكر والأنثى)، وكتغيير بيولوجي عن المكانة الاجتماعية والدور الذي يلعبه كل منهما في الحياة العامة وفقاً للتقاليد والعادات المتوارثة من جيل إلى جيل، والأدوار التي يؤديها الرجال والنساء أدوار متشابهة ومختلفة بالنسبة لنا تعتمد على فئات المجتمع الذي ينتمون إليه.

الفرع الثالث

مصطلحات ذات صلة بالجندر

هناك الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي تقع في دائرة الحقل الدلالي للجندر ومن شأنها توضيح المصطلح وأبعاده، وإن تعريف وتحديد هذه المصطلحات أصبح من الأمور الضرورية وخاصة في ظل تنامي الجهود الدولية والعربية من أجل ترجمة المصطلح وتعريف المفاهيم والمصطلحات المرتبطة به ومن هذه المصطلحات:

(١) دليل منظمة الصحة (مسرد المصطلحات)، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.who.int/ar>، تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٢/٣).

(٢) فريق الاتصال وهو فريق أوكل إليه مهمة تعريف مصطلح الجندر بعدما كثرت التساؤلات عن معناه في الجلسة (١٩) للجنة وضع المرأة الممهدة لانعقاد مؤتمر بكين. للمزيد ينظر: كاميليا حلمي محمد، الموثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٣) وثائق الأمم المتحدة: (A / CONF.177 / 20 / Rev.1)، ص ٢١٨.

(٤) مثنى أمين الكردستاني وكاميليا حلمي محمد، الجندر المنشأ- المدلول- الأثر، جمعية العفاف الخيرية، عمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص ٤٠٨.

أولاً: الجنس (الجنسانية)

يحتوي المعنى الواسع لكلمة جنس و جنسانية على مجموع الطبائع الجسمية والفيزيولوجية الخاصة بالذكور (الجنس الذكري) والإناث (الجنس الأنثوي)^(١)، ويؤيد البعض استخدام الجنس على الجندر، وقد أثر البعض الآخر على استعمال الجندر بدل الجنس، والدراسات الجندرية عوض الدراسات الجنوسية، وتحاشوا استعمال جذر جنس لأنه يثير تشويشاً كبيراً على مستوى الفهم وخصوصاً في مختلف الاشتقاقات التي يُحيل عليها، وآثروا استعمال الجنس للدلالة على الجنس البيولوجي الذي يُؤد عليه المرء، واستعملوا الجندر للدلالة على تشكيل الفرد اجتماعياً وثقافياً^(٢)، وعندنا نتكلم عن الجندر فلا نعني به الأنثى، ولكننا نعني به المرأة والرجل معاً، وبالتحديد العلاقة بينهما، ففي النوع لا يُؤد به الإنسان بل يتكوّن اجتماعياً وبالتالي قابل للتغيير، أمّا في الجنس يُؤد به الإنسان بيولوجياً وبالتالي غير قابل للتغيير. ويرتبط بمفهوم الجنس عدد من المصطلحات منها:

١- **الجنوسة**: لقد تمّ استعمال هذا المصطلح في الأصل للدلالة على تعريب مفهوم الجندر، ويعود تاريخه إلى الموجة الأولى من الحركات النسوية التي طالبت بالمساواة في المواطنة بين الرجل والمرأة، حتى أصبحت واسعة الانتشار في الدراسة والتفكير، وأنّ الفكر الجنوسي القائم على مُطالبَة النساء المميز ضدّه بحق المواطنة الكاملة، وأما المواطنة فمن أهم دعائمها الفكر الحقوقي الذي يحمل بالضرورة معنى المساواة على الأقل بين من يسمون مواطنين^(٣).

٢- **الجنسانية**: تشير إلى جنس النساء و جنس الرجال وهي أواصر العلاقة بين الجنسين، فإن كثيراً من اضطهاد المرأة يُؤد من الجنسانية ويقم من خلالها ويتشكّل داخلها^(٤).

٣- **الجنسوية**: وتشير إلى الاتجاه الذي يميّز بين الجنسين وينحاز إلى جنس الذكور مُعتقداً بدونية الإناث وتُفوق الذكور^(٥).

ثانياً : المكانة الجندرية

هي المكانة التي يُحددها المُجتمع لكل من الرجل والمرأة بناءً على الأعراف والقيم السائدة وبذلك يتم تحديد الأدوار والواجبات والحقوق لكل منهما^(٦).

(١) حسين ابو رياش وآخرون، الاساءة والجندر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣١٢.

(٢) علي الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٣) جين سعيد المقدسي، المواطنة في لبنان بين الرجل والمرأة، دار الجديد، لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٤.

(٤) نهى بنت صالح الخلفي، مفهوم الجندر دراسة نقدية في ضوء الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢، ص ٦٢.

(٥) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٦) عبد علي الخفاف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

ثالثاً: الذكورة و الأنوثة

إنَّ هَذَيْنِ المفهومين يُشكِّلانِ جُزءانِ أساسيينِ مِنَ الهويَّةِ الجندريَّةِ ويستخدمانِ لِتَحديدِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ السَّماتِ أو الخصائصِ وَالقيَمِ والمعاني المنسوبة لِلذُّكُورِ وَالإناثِ، وَكَمَا يَبْضُمُّنِ المفهومانِ قِيَمًا ومعاني ثقافيَّة، وليستِ الفروقاتِ الكبيرةِ فِي صِفاتِ الأفرادِ وسلوكيَّاتهم^(١).

رابعاً: المساواة الجندرية

يُشيرُ مفهومُ المساواةِ الجندريةِ الى تَمَتُّعِ الرجالِ والنساءِ بذاتِ الفُرصِ والمسؤولياتِ والحقوقِ وَفِي جَميعِ مَجالاتِ الحياَةِ، وتَعني أيضاً إِنَّ الرَّجُلَ والمرأةَ لَهُما القِيمةُ ذاتُها وَيَتَمَتَّعانِ بِحمايةٍ مُتساويةٍ أمامَ القانونِ وَفِي القانونِ وَأثناءِ المُمارسة^(٢).

خامساً: التَّنشئةُ الاجتماعيَّةُ الجندريةُ

يَقصدُ بِها العَمَلِياتُ الَّتِي تنقلُ من خلالها مجموعةُ القيمِ والمعتقداتِ والمعاييرِ والعاداتِ من جيلِ الى آخرِ ، وَالتي يَحصلُ مِنْ خِلالِها تَطويراً للأدوارِ الجندريةِ لِلجِنسَيْنِ، وَإِنَّ هَذِهِ العَمَلِياتُ متواصلةٌ ومُستمرَّةٌ مَدى الحياَةِ، تُحدِّدُ السُّلوكِ المُناسبِ لِكُلِّ مَرحلةٍ عُمريَّةٍ وَلِكُلِّ فِترةٍ زَمَنيَّةٍ وذلكِ تَبعاً لِلتَطوُّراتِ الَّتِي تُحيطُ بِالْمُجتمَعِ فِي كُلِّ مَرحلةٍ^(٣).

سادساً: الأدوار الجندرية

هي أنماطُ مِنَ السُّلوكِ المتوقَّعةِ وَالتي يَصنَعُها المُجتمَعُ لِكِلابِ الجِنسَيْنِ، مِنْ خِلالِ التَّنشئةِ الاجتماعيَّةِ وَالتَّصوُّراتِ السَّائدةِ فِي المُجتمَعِ حَوْلِ طَبِيعَةِ كِلاهِما وَمَا يُناسِبُ كِلابِهُمَا، وتُخْتَلَفُ عَنِ الأدوارِ البيولوجيَّةِ فَهي أَدوارٌ مُتغيِّرةٌ وَغيرُ ثابتةٍ بِاختلافِ الثقافاتِ الَّتِي تُسودُ فِي المُجتمعاتِ^(٤).

سابعاً: الهويَّةُ الجندريةُ

عَرَّفَتِ الموسوعةُ البريطانيَّةُ الهويَّةَ الجندريةَ؛ بأنها: النَّظرةُ إِلى الذاتِ كَذَكَرٍ أو أنثى، فالجندرُ شعورٌ وليستِ حَقِيقَةً بيولوجيةً حَتَميَّة، وَإِنَّ الهويَّةَ الجندريةَ ليستُ ثابتةً بالولادةِ بَلْ تَنشأُ مِنْ خِلالِ عواملِ فسيولوجيةٍ واجتماعيةٍ وَتتعدَّلُ وَتتسعُ بِتأثيرِ العواملِ الاجتماعيَّةِ^(٥).

(١) فارس محمد العمارات، دور المرأة الاردنية في الأمن العام، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٧، ص ٦٢.

(٢) سيلفيا سوتي وإبراهيم دراجي، الدليل إلى دستور متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (الجنس)، الترجمة: عبدالله فاضل، ٢٠١٦، ص ١٠.

(٣) عبد علي الخفاف، علم الجنس (النوع الاجتماعي)، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٣٤.

(٤) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(٥) الدليل المرجعي للمفاهيم والمصطلحات الأساسية وتمارين تدريبية حول الجنس، عمان، الاردن، ٢٠٢٠، ص ٤٠.

ثامناً: الفجوة الجندرية

يَقْصِدُ بِالْفَجْوَةِ الْجَنْدَرِيَّةِ؛ هِيَ الْفَارِقُ بَيْنَ النَّسْبَةِ الْمَوْيَّةِ لِلْإِنَاثِ إِلَى الذُّكُورِ فِي أَيِّ مَوْقِعٍ وَفِي أَيِّ مَوْسَسَةٍ لِمَعْرِفَةِ نِسْبَةِ تَمَثِيلِ الْإِنَاثِ إِلَى الذُّكُورِ، وَتَعْتَبَرُ مُؤَشِّرًا لِقِيَاسِ التَّوَاظُنِ الْجَنْدَرِيِّ، وَالَّذِي يَعْنِي بِهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ وَالرَّجُلَ لِهَمَا الْقِيَمَةُ ذَاتُهَا^(١).

تاسعاً: تمكين المرأة

يَقْصِدُ بِمَفْهُومِ التَّمَكِينِ؛ بِأَنَّهُ رَفَعُ الْوَعْيِ وَالتَّفَهُمِ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ مِنْ أَجْلِ الْإِسْتِعْدَادِ لِإِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ فِي الْمَجْتَمَعِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُنْهِيَ التَّمْيِيزَ وَالْعُنْفَ وَاللَّمْسَاوَةَ فِي الْعِلَاقَاتِ^(٢). وَيُنْطَبِقُ مَفْهُومُ التَّمَكِينِ عَلَى الْفَنَاتِ الْمَهْمَشَةِ فِي أَيِّ مَجْتَمَعٍ، وَلَا يَتَقَصَّرُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَطْ، وَقَدْ ظَهَرَ مَفْهُومُ "تَمَكِينِ الْمَرْأَةِ" فِي التَّمَانِينِيَّاتِ، وَأَصْبَحَ مِنَ الْمَفَاهِمِ الْمَحْوَرِيَّةِ فِي دِرَاسَاتِ النَّوْعِ الْاجْتِمَاعِيِّ^(٣).

عاشراً: النسوية

تَعْرِفُ النِّسْوِيَّةُ؛ عَلَى إِذَاهَا مَنظُومَةٌ فِكْرِيَّةٌ وَحَرَكَةٌ سِيَّاسِيَّةٌ تَقُومُ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّصُورَاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْفَلَسَفِيَّةِ الَّتِي تَسْعَى لِفَهْمِ وَدِّرَاسَةِ أَسْبَابِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَذَلِكَ بِهَدَفٍ تَحْسُنُ أَوْضَاعَ النِّسَاءِ وَزِيَادَةَ فُرْصَهُنَّ فِي كَافَةِ الْمَجَالَاتِ، وَالنِّسْوِيَّةُ لَيْسَتْ أَفْكَارَ نَظْرِيَّةً وَتَصُورَاتٍ فِكْرِيَّةٍ مَوْسَسَةٍ فِي فِرَاقِ، بَلْ تَقُومُ عَلَى احْصَائِيَّاتٍ وَحَقَائِقٍ حَوْلَ أَوْضَاعِ النِّسَاءِ فِي الْعَالَمِ، وَتَرْتَصِدُ سِيرَ الْوَاقِعِ عَلَيْهِنَّ سِوَا مَا مِنْ حَيْثُ تَوَازُنِ الثَّرْوَةِ أَوْ الْمَوَارِدِ أَوْ الْفُرْصِ وَأَحْيَانًا إِحْتِيَاجَاتِ الْحَيَاةِ الْأَسَاسِيَّةِ مِنْ مَأْكَلٍ وَتَعْلِيمٍ وَمَسْكَنٍ وَغَيْرِهَا^(٤).

أحد عشر: العنف المبني على الجنس

يُشِيرُ هَذَا الْمَصْطَلَحُ؛ لِأَيِّ فِعْلٍ ضَارٍّ يَرْتَكِبُ ضِدَّ إِرَادَةِ الْأَشْخَاصِ مَبْنِيٍّ عَلَى فَوَارِقِ مُجْتَمَعِيَّةٍ، مِثْلَ الْفَوَارِقِ النَّوْعِيَّةِ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى الْأَعْمَالِ الَّتِي تَسَبَّبَ الْأَذَى الْجَسَدِيُّ أَوْ الْعَقْلِيُّ أَوْ الْجَنْسِيُّ أَوْ الْمَعَانَاةُ مِنَ هَذَا الْقَبِيلِ أَوْ الْقَسْرِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَشْكَالِ الْحَرْمَانِ مِنَ الْحُقُوقِ وَالْحَرِيَّاتِ^(٥).

أثنا عشر: التَّمْيِيطُ الْجَنْسِيُّ

يُشِيرُ مَفْهُومُ التَّمْيِيطِ الْجَنْسِيِّ؛ إِلَى السُّلُوكِيَّاتِ الْمَكْتَسَبَةِ فِي مُخْتَلَفِ الْأَعْمَارِ أَتْنَاءَ فِتْرَةِ النُّمُوِّ سِوَا مَا كَانَتْ مُرْتَبِطَةً بِالْأَدْوَارِ الْجَنْسِيَّةِ لِلذُّكُورِ أَوْ الْإِنَاثِ، فَالتَّمْيِيطُ الْجَنْسِيُّ لَيْسَ سِوَى عَمَلِيَّةٍ يَكْتَسِبُ الْفُرَادُ مِنَ

(١) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٢) أميمة ابو بكر وشرين شكري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

(٣) ابتسام الكتبي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٤) فارس محمد العمارات، دور المرأة الأردنية في الحياة العامة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٢١، ص ٧٢.

(٥) كاميليا حلمي محمد، المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩-٣١٠.

خلالها القيم ويتبنون الأنماط الثقافية للسلوك المنمط جنسياً، كما يشير تنميط الجنسي؛ إلى مجموعة من المعتقدات والمواقف وجوانب الأنشطة التي ينمو فيها الطفل بما يتناسب مع الجنس الذي ينتمي إليه، وتنتقل من جيل إلى آخر^(١).

ثلاثة عشر: النظام الأبوي

إن النظام الأبوي بمعناه الواسع يعني؛ تجلي ومأسسة الهيمنة الذكورية على النساء والاطفال في الأسرة بشكل خاص، وتوسيع الهيمنة الذكورية على النساء في المجتمع بشكل عام، ويقوم حجر الزاوية في النظام الأبوي على استبعاد المرأة^(٢).

المطلب الثاني

أساس نشوء مفهوم الجندر

أنّ الفهم الأعمق لمعنى وأبعاد مصطلح الجندر لا يأتي إلا من خلال معرفة تاريخ نشأته وتكوينه والأسباب والظروف التي ساهمت في إيجاده واستخدامه والألمام بالمرحلة التي مرّ بها منذ بداية ظهوره، حتّى وصوله إلى شكله الحالي، لذا سنعمل على بيان نشأة وتطور المفهوم في الفرع الأول، والنظريات المفسرة للنوع الاجتماعي في الفرع الثاني، ومن ثمّ الإشارة إلى رؤية الأديان السماوية للجندر في الفرع الثالث وكما يلي:

الفرع الأول

نشأة وتطور مفهوم الجندر

إنّ المجتمعات الإنسانية تختلف وتتباين ثقافتها عبر الزمان والمكان، وأن أيّ تطوّر وتقدّم في هذه المجتمعات في ميدان الحضارة يصحبه اختلافات وزيادة في التخصصات بفعل تطوّر الحاجات الإنسانية وظهور الاختراعات، وبالتالي فإن ذلك الأمر يؤدي في تعيّر وتبدل الأدوار والوظائف لأفراد المجتمع بما يواكب ما هو جديد كي تتمكّن هذه المجتمعات من الحفاظ على وجودها واستمرارها وذلك من خلال قدرتها على إشباع وتلبية حاجات الأفراد ضمن السباق التاريخي والاجتماعي الخاص بها. ومن الثابت أنّ تكوين اللبنة الأولى للمجتمع البشري يرتبط بوجود مجموعة بشرية تتكوّن من النساء والرجال في المجتمعات القديمة إذ تُظهر الأعمال فيه كمزيج بين الجنسين، ومع تطوّر الحضارات الإنسانية بدأت تظهر الأدوار

(١) رشاد علي عبدالعزيز موسى، سيكولوجية الفرق بين الجنسين، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٤.

(٢) غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة محمد إسبر، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٣، ص٤٥٠. للمزيد ينظر ايضاً : هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص١٦-٢٢.

الخاصة بالرجال وأدوار خاصة بالنساء، وهذا الوضع أدى إلى صور وأشكال من العلاقات والأدوار مختلفة للرجال والنساء في المجتمعات البشرية في أوقات مختلفة، وفي مختلف السياقات الاجتماعية كانت المرأة تُعاني وتتعرض لنظرة ذنوبية والاضطهاد من قبل الرجل والمجتمع وقد اختلفت هذه الصورة من مجتمع إلى آخر، وهذا مرتبط باختلاف البناء الاجتماعي والثقافي الذي يحدد الأدوار والوظائف والحقوق والواجبات، مع العلم إن الثقافة تتعرض للتغيير والتبدل إلا أن هناك حالة من الثبات والاستقرار لأنماط السلوك، التي ضمت جزءاً من المعتقدات في شخصية الأفراد وهذه الأنماط من السلوك هي التي تميز مجتمع عن مجتمع آخر وبالتالي تميز صورة الجنس من مجتمع لآخر^(١).

لقد مرَّ الجنس بمراحل متعددة حتى وصل للظهور الثقافي، والاجتماعية، والسياسي وحق ما يرمي إليه من هدف ومعزى، حيث يرجع أصل نشأة فلسفة الجنس وأفكاره إلى علم الاجتماع ونظريات علم النفس الاجتماعي^(٢)، وقد اقتصرت دراسات النوع الاجتماعي في بداية ظهوره على دراسة الأسس الاجتماعية للفروق بين الرجال والنساء، ثم تطورت بعد ذلك وأصبحت تهتم بالمثل والصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة، واهتمت أيضاً بتقسيم العمل في المؤسسات والتنظيمات على أساس النوع الاجتماعي^(٣). وكردة فعل للتمايز الكبير في الوضع القانوني بين الرجال والنساء في البلدان الغربية الصناعية، ظهرت في القرن التاسع عشر حركات نسوية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتطورت هذه الحركة من مجرد حركة تطالب بالمساواة بين النساء والرجال أمام القانون إلى نظرية سياسية مبنية على مبادئ الفلسفة الليبرالية، والتي تدعو إلى وجوب تساوي كل المواطنين أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الديانة، وتسمى هذه الحجة من تاريخ النسوية بالموجة الأولى للنسوية، فانشغلت الموجة النسوية الأولى والتي رفضت عدم المساواة الاجتماعية والقانونية، التي كانت تُعاني منها المرأة في تلك الفترة في أوروبا واهتمت بقضايا التعليم والتوظيف إذ انصبت مطالبهن على زيادة فرص الالتحاق بالوظائف العليا في المجتمع وإقرار حق المرأة في الملكية الخاصة إلى جانب بعض التعديلات القانونية الأخرى التي أدخلت على حقوق حضانة الأطفال وحق الاقتراع، ولكن رغم ذلك، فالهدف الرئيسي من هذه الحركة لم يتحقق إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ ما يعرف بالموجة الثانية للنسوية التي ظهرت في عام ١٩٤٩ مع نشر كتاب "الجنس الثاني" للمفكرة الفرنسية الشهيرة والفيلسوفة الوجودية (سيمون ديبيوفوار) والذي يُعده البعض أول إشارة إلى مفهوم النوع

(١) صفوت محمود دخل الله الروسان، الجنس (النوع الاجتماعي) في المؤسسات الأردنية الحكومية وغير الحكومية في مدينة اربد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٠.

(٢) ليلي محمد فهد، فلسفة الجنس ونظرتها إلى المساواة، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد (٦)، كلية الإمام الأعظم، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤١.

(٣) لطيفة مناد، النوع الاجتماعي: (مفهومه، ظهوره ومقارنته)، بحث منشور في مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، العدد (٦)، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، ٢٠١٩، ص ٨٥.

الاجتماعي^(١). إذ حدّدت مفهوم الجندر بشكل واضح، وهي صاحبة المقولة الشهيرة " لا يُؤلّد الإنسان امرأة وإنما يُصنّف كذلك" وقد بيّنت الفروقات الموجودة بين الجنس الثقافي والجنس الطبيعي، وأكّدت على أنّ المجتمع يقوم بصياغة وضع المرأة وأشارت إلى أنّ الرجل يُمارس على المرأة سَطوة عاطفية، لأنّها في النهاية قبلت بتحوّل الرجل من إنسان واقعي إلى رمز شبيه بالآلهة، وقد شكّلت أعمالها خلفية فلسفية وقاعدة انطلاق للعديد من النشاطات النسويات خاصّة اللاتي إهنّمن بمفهوم النوع الاجتماعي وعلن على إدماجه في مختلف الفروع المعرفية^(٢).

في حين أشارت بعض الأدبيات إلى أنّ المصطلح كان دارجاً في علم الجنس في أوائل الستينيات للإشارة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية للاختلاف الجنسي، ففي عام ١٩٦٨؛ صاغ السيكولوجي روبرت ستولر مفهوم الجندر لكي يميّز بين العوامل الاجتماعية والنفسية للأنوثة والذكورة في المجتمعات، وبيّن الأسس البيولوجية الطبيعية (ذكر وأنثى)^(٣).

وقد استعارت (آن أوكلّي) في السبعينيات فكرة التميّز بين الجنس والجندر من ستولر لتكون أوّل باحثة تستخدم مفهوم الجندر في علم الاجتماع في كتابها الصادر عام ١٩٧٢ (الجنس والجندر والمجتمع) حيث أكّدت على أنّ النوع لا يتوقّف على الجوانب البيولوجية فقط، لأنّ الجنس ينبع من الخصائص التشريحية، أمّا النوع فمكتسب من خلال عملية التآثر والتأثير الثقافي والاجتماعي. وبذلك شكّلت سنوات السبعينيات مرحلة تطوّر لمفهوم الجندر، إذ إنّضح أكثر فأكثر سيّما مع تطوّر التيار النسوي كحقل مستقل بذاته، ونتيجة للجهود التي قامت بها الحركات النسوية عبر مختلف أشكال نضالها من أجل النهوض بالمرأة التي كانت تُعاني الاضطهاد والتهميش في المجتمع على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية، فقد كان لهذه الحركات النسوية الفضل في توجيه الباحثين نحو قضايا المرأة ومختلف الموضوعات المتعلقة بها والذي نتج عنه الاعتراف بحقوق المرأة واكتسابها شرعية فكرية فتحت لها المجال فيما بعد لطرح قضاياها المتعلقة بمكانتها ودورها لتظهر بعد ذلك دراسات أكاديمية حول المرأة ثمّ النوع الاجتماعي^(٤). وهذا يؤكّد على أنّ مصطلح الجندر وليد رجم الحركات النسوية التي ناضلت من أجل القضاء على جميع مظاهر التمييز واللامساواة على أساس النوع، إذ عملت الحركات النسوية على بعث إختصاصات جديدة تتخذ من قضايا المرأة وعلاقتها بالرجال والمجتمع مواضيع بحث عميقة، وأكّدت على أنّ المجتمع يعد العامل الأساسي

(١) عائشة تايب، النوع وعلم الاجتماع والعمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص ٣٣-٣٤.

(٢) هاجر خلافة، بناء السلام من منظور الجندر، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص ١٧.

(٣) غلوفر ديفيد و گورا كابلان، الجنوسة (الجندر)، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠١٤، ص ٢٥.

(٤) عائشة محمد يوسف الصديقي، النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠١٠، ص ٤٢.

الذي يُؤدّي إلى إنتاج مؤسسات ومفاهيم تُميّز بين فئة وأخرى، وأنّ التّشكيل الثقافي والاجتماعي الذي يخضع له الفرد هو الذي يُحدّد تدرجه في خانة الذكورة أو الأنوثة^(١).

ومن الجدير بالذّكر؛ أنّ من أبرز ما رَوّج لفكرة النوع الاجتماعي (الجندر) هو المقال الذي جاء بعنوان (فعل النوع الاجتماعي) لكتابيه كانديس ويست ودون زيمرمان المنشور في عام ١٩٨٧، والتي خلص إلى " أنّ النوع الاجتماعي ليس صفة شخصية أو سمة يحملها الإنسان بل هو فعل يقوم به الإنسان عن وعي تامّ وأدراك مسبق لما يُعد سلوكاً أنثوياً أو ذكورياً مقبولاً، إلا أنّ ما يُعد سلوكاً مقبولاً يختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر"^(٢). وهذا يعني بالضرورة أنّ الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالأنوثة والذكورة هي من إقرار المجتمع والثقافة وليست مخرجات طبيعية.

وقد ظهر مفهوم الجندر على الساحة الدولية مع اعلان العام الدولي للمرأة عام (١٩٧٥) وترسخ خلال العقد الدولي أو الاممي للمرأة^(٣) (١٩٧٥-١٩٨٥) من أجل معالجة الفجوة الجندرية بين الجنسين في مجالات التشريعية والصحية والتعليمية والسياسية والمهنية وغيرها، من أجل تحقيق العدالة الجندرية بينهما^(٤)، ففي المؤتمر الأوّل للمرأة الذي عُقد في المكسيك، والذي تزامن مع السنة العالمية للمرأة عام ١٩٧٥، والذي عرضت نتائجه على الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تركيز أنظار العالم على ضرورة وضع أهداف واستراتيجيات فعّالة، وخطّط عمل لتحقيق ثلاثة أهداف مفصلية تعمل الأمم المتحدة على تحقيقها، وهي: القضاء على التمييز المبني على الجندر، إدماج كامل للمرأة في التنمية، زيادة مساهمة المرأة في سلام العالم، وفي عام ١٩٧٩ اعتمدت الجمعية العامة، إتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الذي عدّه البعض وسيلة منظمة للنشاط الهادف لتحقيق المساواة الجندرية، ثمّ عُقد المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥، إذ أصبحت قضية مساواة الجندر قضية عالمية^(٥).

إذ انتشر مفهوم الجندر على نطاق واسع منذ منتصف التسعينيات ودخل المجتمع العربي بشكل خاصّ بوثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤ والتي ورد ذكرها في (٥١) موضعاً، وبعد ذلك ظهر المفهوم في وثائق المؤتمر الرابع للمرأة مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ إذ ظهر مصطلح الجندر (٢٣٣) مرّة، ولكن أثار تساؤلات حول تعريفه وترجمته، واستمرت المناقشات حول المفهوم حتّى مؤتمر رومّا عام ١٩٩٨^(٦).

(١) أمال قرامي، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية (دراسة جندرية)، دار المدار الاسلامي، ليبيا، ٢٠٠٧، ص ١٤-١٥.

(٢) ابتسام الكتبي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣) العقد الاممي: وهو العقد الذي اتفق عليه في المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في المكسيك عام ١٩٧٥، والذي اعتمدت فيه خطة للعمل العالمية حول قضايا: المساواة، التنمية، والسلام، ويمتد من ١٩٧٦-١٩٨٥. للمزيد ينظر: فواد عبد الكريم عبد العزيز، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٦٧.

(٤) عائشة تايب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٥) كاميليا حلمي محمد، الموثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦٢.

(٦) رشا خالد حبيب، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٢.

لقد شاع هذا المصطلح في المؤتمرات الدولية والاقليمية، ففي مؤتمـر التـمكـين والأنصاف الذي عقد في صنعاء سنة ١٩٩٩، تم تركيز كلمة (الجنـدر) في أغلب الأوراق المقدمة إليه، وصارت هي الكلمة الأساسية للتخاطب بين المؤتمرين رغم أن الكثير منهم لا يعرف ما ترمي إليه الكلمة والمعنى^(١).

وفي عام (٢٠٠٠) أصدرت الأمم المتحدة وثيقة (بكين +٥) وطالبت بتعزيز الحملات الجندرية والتدريب على المساواة بين الإناث و الذكور^(٢). و بعد مرور (١٠) أعوام على إصدار وثيقة بكين، عقد مؤتمـر (بكين +١٠ سنة ٢٠٠٥) مراجعة لمنهاج بكين ١٩٩٥، والذي أقر في وثيقته مبدأ المساواة في النوع^(٣). وتبع ذلك مؤتمـر (بكين +١٥) لعام ٢٠١٠ الذي ربط بين منهاج بكين وهدف الألفية للتنمية الذي يعنى مساواة الجنـدر، كما أكد على تطبيق بكين ضمن إطار اتفاقية سيداو، مما يعطي قوة قانونية لوثيقة بكين فاستمر بالمؤتمـر الاصرار والتأكيد على تطبيق الجنـدر، والمطالبة بإدماج منظوره في التعليم، وإلغاء التقسيم الجنـدري في الأسرة والمجتمع^(٤).

وفي عام ٢٠١٥ عقد مؤتمـر (بكين +٢٠) حيث عقدت لجنة المرأة اجتماعها التاسع والخمسين بهدف متابعتها تطبيق مؤتمـر (بكين، وبكين +٥، وبكين +١٠، وبكين +١٥) مع بيان التحديات والمعوقات التي تعيق تطبيق المساواة الجنـدرية، في العام نفسه، وبعد عملية تفاوض استمرت أكثر من عامين تم وضع جدول أعمال يضم (١٧) هدفا جديدا للتنمية المستدامة؛ ليتم الانتهاء من تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وتعتبر تلك الوثيقة خطة جديدة لاستكمال ما ورد في وثيقتي بكين والقاهرة^(٥).

ومما تجدر الإشارة إليه، إن هناك جهود حثيثة لنشر مصطلح الجنـدر في الدول العربية من قبل المنظمات والحركات النسائية العربية وذلك طريق ورش العمل وحلقات النقاش التي تُعقد بين الحين والآخر في بعض البلدان العربية^(٦).

ويلاحظ على ذلك أن المؤتمرات الدولية تُعد المؤسسة الرئيسي في صياغة مفهوم الجنـدر بصورة رسمية بداية من مؤتمـر القاهرة للسكان الذي أدرج في وثائقه، ثم مؤتمـر بكين الذي أكد المفهوم وشدد عليه بشكل أكثر وضوحاً، والمؤتمرات الأخرى التي أدرجتها في جدول أعمالها وكانت لها أثر خاص على المستوى العالمي والإقليمي وهو ما سوف نبينه بالتفصيل في الفصل الثاني .

(١) نهى عدنان القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٨١-٢٨٢.

(٢) نهى بنت صالح الخليفي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٣) كاميليا حلمي محمد، المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٤) نهى بنت صالح الخليفي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(٥) كاميليا حلمي، المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥-١٧٨.

(٦) ليلي محمد فهد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣.

الفرع الثاني

النظريات المفسرة للنوع الاجتماعي (الجندر)

حاولت العديد من النظريات تفسير تفاوت الأدوار والمكانة بين الرجل والمرأة في المجتمع، واختلفت هذه النظريات باختلاف مشارب الباحثين ورأهم، حيث فسّر البعض الاختلاف والتفاوت من منطلق بيولوجي وفي حين استند البعض الآخر إلى المفاهيم السيكولوجية، والبعض فسرها من منطلق نسوي، وبعضهم فسرها من منطلق التربية والتنشئة والثقافة والاكْتساب الاجتماعي، ومن أجل التعرف على الأسباب المؤدية إلى الفروقات الجندرية النوعية لأبد من تسليط الضوء على هذه النظريات والاتجاهات الأربعة إلى حاولت تفسير الاختلافات الجندرية وعدم المساواة بين الجنسين وفقاً للتالي:

أولاً: النظرية البيولوجية

تعد هذه النظرية هي المحاولة الأولى لتفسير الفروق العامة بين الجنسين، وينطلق أصحاب هذه النظرية من أن الاختلافات الموجودة بين الرجل والمرأة هي في الغالب اختلافات تعود إلى العوامل الطبيعية وان التكوين البيولوجي هو المسؤول الأول عن وجود اللامساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات ومُعظم المجتمعات، ويضعون التكوين البيولوجي والطبيعي على رأس التمايزات الموجودة بينهم^(١). وتنطلق هذه النظرية من كون القاعدة البيولوجية تتألف من الهرمونات والكروموسومات والجينات وحجم الدماغ وكذلك العروق العصبية والتي تعمل جميعها على تفاعل النظام العصبي مع النظام الهرموني بالشكل الذي يدفع بالرجل للسيطرة على المرأة وبالتالي تجسيد عدم المساواة بين الجنسين وبذلك تُشكل الفروق البيولوجية حسب هذه النظرية أساساً لتشكيل الفروق الجندرية ولا تستطيع تحقيق المساواة الكاملة في المجتمع^(٢). يلاحظ على هذه النظرية بأنها تنطلق من كون القاعدة البيولوجية تتألف من الهرمونات والجينات والعروق العصبية تعمل جميعها على تفاعل النظام العصبي مع النظام الهرموني بالشكل الذي يدفع بالرجل للسيطرة على المرأة وبالتالي تجسيد عدم المساواة بين الجنسين، فالفروق البيولوجية حسب هذه النظرية هي الأساس في تشكيل الفروق الجندرية في المجتمع.

ثانياً: النظرية النفسية (التحليل النفسي)

إن من أهم النظريات التي فسرت الاتجاه النفسي هي نظرية التحليل النفسي لفرويد، وقد ركزت هذه النظرية على الغرائز وتطور الفرد والسلوك والروابط العاطفية التي تنشأ بين الطفل ووالديه، فيرى فرويد في نظرية التحليل النفسي أن الإنسان (ذكر وأنثى) يولدان بالغرائز وهذه الغرائز تمدهم بالطاقة وتدفعهم للسلوك

(١) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٢) معن خليل العمر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

والتطوُّر الإنمائي وهاتان الغريزتان متناقضتان وهما غريزتا (الهدم و البناء) وسماههما فرويد أيضًا غريزتي (العشق والموت) وهما جزء مكمل لوجود الإنسان، وان هذه الغرائز ليست اجتماعية بل هي نقيض ما هو مقبول اجتماعيًا، وكانت أفكار فرويد حول أدوار الجنسين وخاصة حول المرأة أضعف جزء في نظريته، وقد ركز فرويد على الجنس باعتباره أساس لتفسير السلوك الإنساني وقد جذبت نظرية التحليل النفسي لفرويد النسويات لأنه يرى أن مفاهيم الذكورة والأنوثة على أنها فنتان وبنى اجتماعية مما يمثل رفضًا للحمية البيولوجية لأن الجنسين يولدان مختلفين من الناحية التكوينية البيولوجية، لكن الهويات الذكورية والأنثوية تتشكل في مراحل مختلفة من التطور اعتمادًا على البيئة الثقافية والاجتماعية^(١).

ونلاحظ على هذه النظرية بأنها عالجت التمييز الجندي من زاوية أخرى، إذ جعلت من الغرائز والسلوك النمطي الجندي العامل الأساس في تحديد وتشكيل الهوية الجنديّة للفرد، رافضة بذلك الحتمية البيولوجية.

ثالثاً: النظريات الاجتماعية

يرى أنصار هذه النظريات بأنّ الجندر هو أحد الحُقول الجديدة في علم الاجتماع والذي خرج من رجم الدور الاجتماعي مدافعاً عن حقوق المرأة وقدراتها في الحراك الاجتماعي^(٢). لذا سنتناول أهم هذه النظريات بشيء من الإيجاز وكما يلي :

١-نظرية الدور الاجتماعي: يعرف الدور الاجتماعي وفقاً لأصحاب هذه النظرية بأنه "مجموعة من السلوكيات المتوقعة وما يرتبط بها من قيم" ومن رواد هذه النظرية جورج ميد الذي ركز على مفهومين أساسيين وهما الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية، إذ تتحدد مكانة الذكور والإناث اجتماعياً وربط بكل مكانة نمط المتوقع من السلوك، فالذكر له مكانة اجتماعية مرتبطة بسلوكيات اجتماعية متوقعة، عكس الأنثى تماماً، ويكتسب الفرد المكانة والدور الاجتماعي أثناء عملية التنشئة الاجتماعية ومن خلال تفاعله مع الأشخاص المهمين في حياته والذي يرتبط بهم عاطفياً كالأب والأم والأصدقاء والمعلم^(٣).

٢-نظرية التعلم الاجتماعي: ترى نظرية التعلم الاجتماعي للعالم (باندورا) بأنّ الوعي الجندي يتشكل من خلال ملاحظة ومراقبة سلوك الآخرين وتقليد أحد الأنماط والملاحظات السلوكية، فأنشاء نمو الإنسان نجده يميل إلى محاكاة أهله وأقربائه ومعلمه في الحركات والأدوار والقيم ويأخذون بآرائهم ووجهة نظرهم وطبقاً لهذه المحاكاة فإن الفرد يتعلم الأدوار الجنديّة الخاصة بكل جنس من خلال المواقف التي يتعرّض لها، إذ

(١) عصمت محمد حوسو، مصدر سابق ذكره، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) معن خليل العمر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.

(٣) عبد اللطيف عقل، علم النفس الاجتماعي، ط٢، دار البيروق، عمان، الأردن، ١٩٨٨، ص ٥٤.

تُساهم التَّنشئة في تعديل وتغيير سلوك الأفراد مما يدفعهم لتعلم سلوكيات جديدة عن طريق الملاحظة والتقليد^(١).

٣- النظرية الوظيفية: تعرف النظرية الوظيفية على أنها نظام أو نسق منطقي استقرائي استنباطي يتألف من المفاهيم والافتراضات والتعريفات التي تُعبّر عن العلاقة بين طرفين أو أكثر من جوانب الظاهرة، والتي يُمكن اشتقاق الفرضيات منها ويمكن التحقق من صحتها أو خطئها^(٢)، وتؤكد على أنّ المجتمع هو وحدة مترابطة وهيكل اجتماعي موحد ليس أدنى من الكائنات الحية الأخرى والتي تشترك في مجموعة من الوحدات، لكل منها وظيفة محددة، والأهم من ذلك أنها تجمع بين هذه الوظائف وتكون علاقات تهدف إلى التواصل البشري كدالة أيديولوجية مع الأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء الفروق بين الجنسين التي تؤدي إلى التكامل الاجتماعي وتحقيق التضامن العضوي، إذ يكمل الرجل المرأة وتكمل المرأة الرجل، والعمل الذي يقوم به الرجل والمرأة هو عمل توليف وتضامن. لكن هذه الوظائف تقوم على إهتمامات بيولوجية بمعنى تقسيم الأدوار التقليدية حيث تقوم المرأة بالأعمال المنزلية والعمل المنتج في المقابل من مهام الرجل وإن هذا التقسيم للعمل بين الجنسين يعد منطقياً الغرض منه هو تنظيم المجتمع، وأن التقسيم التكميلي للأدوار والوظائف بين الرجل والمرأة يُعطي الشرعية والاستقرار للعلاقة التي تجمعها وتؤسس التواصل والاستمرارية وقد اشترك كل من جان بأولي وجورج ميردوك في رسم وتقديم منظور وظيفي والذي يتحدد به إطار العلاقات التي تجمع بين المرأة والرجل^(٣).

٤- النظرية الصراعية: خلافاً للنظرية الوظيفية ترى الصراعية أنّ النساء يتعرضن للأذى والضياع وأنّ حقوقهنّ مُجحفة وغير عادلة وتحدث هذه المفاضلة بين تأثير النساء والرجال والتي تستند على بنية المجتمع بما في ذلك الوسط الاقتصادي، كما يحدث في الأنساق الاجتماعية والسياسية، ويرى منظرو الصراعية أيضاً بأنّ الفوارق في الأجور تنبع من تأثير النفوذ التاريخي للرجال، مما يقلل من قيمة وظائف النساء في سوق العمل. وذهب أنصار الصراعية إلى أنّ الجندر لا يمثل الثقافة الموروثة من ثقافة المجتمع كما يقترحها الوظيفيون، وهي ثابتة ولا تتغير ولا يُمكن للأفراد تغييرها لأنهم يقومون بإنتاجها عن طريق التفاعل الاجتماعي ومن مؤيدات النظرية الصراعية عالمة الاجتماع (آن أوكلي)^(٤).

٥- نظرية التَّنشئة الاجتماعية الجندرية: يرى منظرو التَّنشئة الاجتماعية الجندرية، إنّ الأنوثة ليست مورث الطبيعة بل هي مكتسبة نتيجة للسلوكيات والتعلّم القائم على التبعية والثونية التي تتربى عليها الأنثى منذ

(١) أحمد عثمان، علم النفس الاجتماعي التربوي، مكتبة الانجلو، مصر، ٢٠٠٢، ص٣٢.

(٢) علا زكي داود القاق، دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال فترة ١٩٤٥-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٥، ص١٧.

(٣) حيرش بغداد ليلي امال، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

(٤) معن خليل العمر، علم اجتماع الجندر، ص ٢٧٠-٢٧١.

طفولتها، إذ تبدأ الإناث بقياس ومعرفة قيمة أنفسهن من خلال علاقتهم بالآخرين سواء في إطار الأسرة أو المدرسة أو في مؤسسات المجتمع ككل، ويؤكد مؤيدو هذه النظرية على أنه لو كانت توقعات الأهل من الإناث تُساوي توقعاتهم من الذكور كما ونوعاً، وتعاملوا معهن بالأسلوب ذاته والدرجة نفسها، وأعطوهن الفرص عينها في التحدي وإثبات الذات، وقدموا المساعدة والدعم ذاته، فإن الخجل سيختفي عند الإناث ويصبح مستقلات وعقلانيات وستزداد ثقتهن بأنفسهن ويصبحن مبدعات مثل الذكور^(١).

٦-نظرية البناء الاجتماعي: اعتبر رواد هذه النظرية إن الجنس والنوع يشكّلان نتاجاً اجتماعياً، فكما أن النوع يتأثر بالجانب الاجتماعي والثقافي، فإن الجسم هو الآخر يعرف هذا النوع من التأثير، إذ يعمل هذا التأثير على تقويم الجسد وتعديله، من خلال العمليات التجميلية والترميمية أو عن طريق ممارسة التمارين الرياضية التي يقوم بها الفرد أو حتى بإتباع نظام غذائي معين، كل هذه الأمور وغيرها تُساهم بشكل أو بآخر في إطلاق دلالات تتعدى البناء الطبيعي، فحتى الجسم من وجهة هذه النظرية يتعرض لقوى اجتماعية وثقافية تعمل على إضفاء تغييرات عليه^(٢).

٧-نظرية الفروق الجندرية: تعتبر هذه النظرية أن الخلل في الأنظمة والمؤسسات جاء نتيجة لعدم التوافق بين ثقافة تلك المؤسسات والثقافة الأنثوية، فالقيم العلائقية تتعرض للخطر في الحيز العام والذي يركّز على القيم المادية والمنافسة والعقلانية وثقافة الاستهلاك، ويؤكد منظرو هذه النظرية على ضرورة المعرفة العقلانية للإنثى لإثبات وجودها، وكما تؤكد هذه النظرية على ضرورة نشر القيم الأنثوية في المؤسسات، وتأكد هذه النظرية على أن الإناث ليس بحاجة لوجود حياء جندري في بيئة العمل فقط وإنما هن بحاجة إلى نظام يقوم على التوازن الجندري ليس إنطلاقاً من عدم تبعية أو إسئلاء أحد الجنسين على الآخر وإنما الإنطلاق من إن لكل جنس طريقة خاصة به للوصول إلى المعرفة بحد ذاتها وبناء معارفهم الشخصية^(٣).

رابعاً: النظرية النسوية

تعرف النظرية النسوية؛ بأنها مجموعة من الكتابات التي تُحاول أن تصف وتشرح وتحلّل ظروف حياة النساء، تُركّز النظرية النسوية على قضية عدم مساواة المرأة بالرجل أو هيمنتها عليها وإن جوهر ذلك كله هو؛ مسألة التمايز بين الجنسين واعتبار النساء على أنهن الشكّل المتمدن وأقل قيمة من الرجال^(٤). وإن النظرية النسوية كغيرها من النظريات الأخرى لها إتجاهات متعددة؛ فهناك نسوية ليبرالية ونسوية اشتراكية ونسوية ماركسية ونسوية إسلامية ولكن كل هذه الإتجاهات مُجمعة تتصافّر في سبيل إلغاء تبعية المرأة

(١) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ١٦٦-١٦٧.

(٢) حيرش بغداد ليلي امال مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٣) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) ويندي كيه كولمار وفرانيسيس بارتكوفيسكي، النظرية النسوية مقتطفات مختارة، ترجمة: عماد إبراهيم، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص ١١.

والالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين (الرجل والمرأة)، ورفض التمييز والخضوع لسلطة الرجل بسبب التكوين البيولوجي الذي يضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل ويخلق اختلافات وفروق بينهما، مما يؤدي إلى معاملة غير متكافئة وغير عادلة بينهما، وإن تبعية النساء هو نتيجة هيمنة الذكور والتي تنعكس في التوزيع غير المتكافئ للمنافع والموارد والرعاية الاجتماعية والظلم المنهجي للمرأة في مختلف المجالات^(١). ومن أهم هذه الاتجاهات :

١- النسوية الليبرالية: وهي حركة نسوية تسعى لتحسن وضع المرأة من الناحية الصحية والقانونية والمشاركة السياسية والتعليم وتحسن مستويات المعيشة للنساء عامة، ولا تطرح أفكار ومفاهيم متطرفة وتطالب بحقوق مشروعة ولم تظهر حركات نسائية مناهضة في وجهها لأن كل ما تدعو إليه منفق عليه^(٢).

٢- النسوية الماركسية: إنها مستمدة من رؤية ماركس وفلسفته في الوجود والحياة والصراع، يعتقد أصحاب هذا التيار أن اضطهاد المرأة واستعبادها يبدأ بظهور الملكية الخاصة وان عمليّة الميراث تؤدي إلى إقامة علاقات غير متوازنة تنعكس في توزيع التكاليف والوظائف على أساس التمييز بين الجنسين، ويستند هذا الاتجاه أيضاً إلى الاعتقاد بأن تأسيس الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر فشل وهزيمة للجنس النسائي، واعتقدوا أن عودة النساء إلى سوق العمل ومشاركتهم في الصراع الطبقي سيؤديان إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالي والقضاء على الطبقات^(٣)، لأن مفهوم الطبقة هو المحدد لخصائص وطبيعة الأدوار الجنسانية للجنسين^(٤).

٣- النسوية الاشتراكية: اعتقد بعض الاشتراكيين الطوباويين في القرن التاسع عشر مثل فورييه وروبرت أوين، أن أفكارهم لها تطبيقات مهمة على المرأة لأنه يمكن أن يسمح لهن ببيئة جنسية على نطاق واسع، إذ يمكن تحريرهن من مسؤولية الحمل عبء رعاية الأطفال وشؤون الأسرة من خلال تحويل معظم وظائف الأسرة إلى المجتمع^(٥).

٤- النسوية الراديكالية: بدأت النظرية النسوية الراديكالية ما بين سنة (١٩٦٠-١٩٧٠)، ويرى أنصار هذه النظرية، إن الاضطهاد الجنسي والنظام الأبوي هو أساس التمايز الجندي، وأن هذا الاضطهاد مصدره الرجل وأن النظام الأبوي في المجتمع يدرّب الرجال على اضطهاد النساء ويعاملهن بشكل ذوني، وكذلك هناك بعض المؤسسات التي تعمل على إنتاج النظام الأبوي ومنها الأسرة والمؤسسات التعليمية والدينية

(١) محمد جبرن وآخرون، ما العدالة؟- معالجات في السياق العربي تقديم: عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٩١.

(٢) مثنى أمين الكردستاني وكاميليا حلمي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٣) أنور قاسم الخضري، الحركة النسوية في اليمن تاريخها وواقعها، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٣٦.

(٤) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

(٥) معن خليل العمر، الجندر والتنوع الثقافي، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٢٠، ص ٣٢٧.

وغيرها، وإن هذا النظام يعمل على أن تتصرف المرأة ضمن الأطر الأنثوية المرسومة والمحددة لها مثل الطاعة والضعف والخضوع... إلخ، وترى هذه النظرية أن تحرر المرأة يكون من خلال مواجهة النظام الأبوي^(١).

٥- النسوية الإسلامية: اهتمت الباحثات في هذا الفكر وبدأن بإنشاء مراكز وتجمعات تبحث في قضايا المساواة والمرأة في ظل الشريعة الإسلامية، وعقدت من أجل ذلك العديد من الجلسات والمؤتمرات للخروج برؤية واضحة لمفهوم النسوية الإسلامية، منها مؤتمر بارز عقد في القاهرة عام ٢٠١٢ التي قامت بتنظيمها (مؤسسة المرأة والذاكرة) وهي مؤسسة بحثية أعادت نشر الإنتاج الفكري لرائدات الحركة النسوية، وتبحث المؤسسة عن أي عالمة أو فقيهة أو محدثة لإبراز أعمالها، وما يميز تلك المؤسسة أن فريق العمل فيها هو طاقم مشترك من نسويات علمانيات وإسلاميات اجتمعن على نقطة التقاء وهي المرجعية النسوية بهدف إعادة نشر الفكر النسوي وتوثيقه، معتقدات إن اختلاف المرجعيات ليس سبباً للتباعدهم والتنازع، وفي المؤتمر المذكور عرضت عدة أوراق عمل نُوقش فيها النشاط النسوي الإسلامي في العالم العربي، ومستقبل الخطاب النسوي الإسلامي في ضوء الصعود السياسي للأحزاب الإسلامية والتحول في موازين القوة والتأثير^(٢). وقد ارتبط مفهوم الجنـدر بالسياسة في العالم الإسلامي، إذ تم توظيف المفهوم سياسياً، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى إن النسويات في العالم الإسلامي استغدن من المفهوم واستعملنه في تحليلتهن لوضع المرأة وأشرن لأهميته في البحث النسوي^(٣).

الفرع الثالث

رؤية الأديان السماوية للجنـدر

قبل التطرق إلى موقف الشريعة الإسلامية من المرأة والجنـدر، لا بد لنا أن نسلط الضوء على موقف الأديان السماوية الأخرى منها بشي من الإيجاز لما تمثله هذه الأديان من خلفية أساسية في تشكيل الثقافات في العالم وكما يلي :

أولاً: الديانة اليهودية والجنـدر

عندما نتحدث عن المرأة ومدى تحقق المساواة الجنـدرية بينها وبين الرجل في المكانة والادوار عند اليهود؛ فإننا لا نوجه الحديث عن الديانة اليهودية التي نزلت في التوراة وذلك لان كل ما ينزل من عند الله هو

(١) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٢) خلود رشاد المصري، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٥٧.

(٣) ملك إبراهيم الجهني، قضايا المرأة في الخطاب النسوي المعاصر، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٣١.

عادل لأصحاب تلك الديانة، وإنما سنوضح ممارسات اليهود التي لا تعكس إلا فهمهم الخاطئ لما أنزل من تعاليم تخص المرأة، ولكثرة التحريف وعدم وجود مراجع دينية يمكن الاستناد إليها على اعتبار إنها تعاليم شابها الكثير من التأويل والتحريف، إذ كانت المرأة عند اليهود كقوم لا كدين مظلومة، إذ تذهب العقيدة اليهودية إلى أن حواء خلقت من ضلع آدم، لتكون أنيساً له ولكن حسب رؤيا يهودية أخرى خلقت امرأة أخرى من طين تُدعى (ليليت) وهي مساوية تماماً للرجل، ولكنها تمردت عليه وعلى علاقتها معه، وإن حواء لعبت دوراً أساسياً في معصية الله إذ حرصت آدم على أن يأكل من الشجرة، فهي رمز الخطيئة الأولى وهي المُسبب لهبوط الإنسان للأرض، في حين إن موقف الشريعة اليهودية يركز أساساً على الإيمان بالمساواة الإنسانية الكاملة بين الرجل والمرأة، وكما تنادي الشريعة اليهودية أن يبدى اليهودي إحتراماً متساوياً للأب والأم^(١). وتؤكد الشريعة اليهودية إلى إن الأصل في عقد الزواج النراضي ولزوم موافقة الأب حصراً على زواج بنته ما لم تبلغ الثاني عشر، أمّا في حالة كَوْن البنت قد بلغت هذا السنّ وجب حصول موافقتها الشخصية، وإن كان الأب متوفي فسيحاول الخاطب الحصول على موافقة العم أو أخال دون الالتفات لِرأي الأم^(٢). كما ويحتوي التلمود^(٣) على نصوص تُؤكّد أهمية المرأة في حياة الرجل والأسرة وتتحدّث من المرأة بالكثير من العطف والتفهم، فالرجل بدون امرأة يعيش بلا أفراح ولا بركة، كما تُبيح الشريعة اليهودية تعدد الزوجات، وأكدت النصوص على إن هناك بعض الأدوار تُقوم بها المرأة فقط، إذ إن الوظيفة الأساسية للمرأة هي إنجاب الأطفال وتربيتهم، وتحضير الخبز والطعام للرجل وهذه الأدوار مُرتبطة بالأسرة، وفي المقابل تتعدّد النِّيات والجوانب السلبيّة في التلمود إتجاه للمرأة، فيوصفُن بالترثرات، وإنهنّ غيورات ودائمات الشجار، وفي الغالب تُعتبر مثل هذه الأقوال جزءاً من الفلكلور الشعبي، أكثر من كونها تعبيراً عن موقف الشريعة اليهودية، ومع هذا فإن هذه الأفكار الفلكلورية تُحدّد، وفي كثير من الأحيان، سلوك المرء وتعامله مع المرأة، أكثر من الشريعة التي يُؤمن به^(٤).

نستنتج ممّا سبق أن الموروث اليهودي يضع المرأة في مكانة ثانوية ويبعدّها عن إطار المشاركة في الحياة العائلية والعملية، لذلك ظهرت حركات نسوية في المجتمعات اليهودية للانتفاضة ضدّ هذا التراث الذي يقف بمجمله بوجه المرأة .

(١) عمر أمين مصالحة، اليهودية ديانة توحيدية ام شعب مختار، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ١١١.

(٢) عبد علي الخفاف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٣) التلمود : وهو أحد الكتب الدينية وأقدسها عند اليهود ، وهي النتاج الاساسي للشريعة الشفوية، اي تفسير الحاخامات للشريعة المكتوبة التوراة، ويعد اليهود التلمود كتابا مقدسا، لان كلام علمائه كان يوحى به روح القدس، على اساس أن الشريعة الشفوية مساوية للشريعة المكتوبة. للمزيد ينظر: احمد ابيش، التلمود كتاب اليهود المقدس، دار قتيبة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢٥-٢٩.

(٤) عمر أمين مصالحة، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١-١١٢.

ثانياً: الجندر والشرعية المسيحية

إنَّ الشريعة المسيحية ساوت بين الرجل والمرأة فيما يتعلّق بأدوار الجنسين، ففي الكتاب المقدس يُنص على أنه "ليس ذكر ولا أنثى لأنكم جميعاً واحداً في المسيح يسوع"^(١)، والمرأة المسيحية هي قائدة رُوحية للعديد من الرجال فلا تنقصها روح القيادة، وأنَّ السيد المسيح (عليه السلام) رفع من شأن المرأة وأوصى بها في الآية: "لماذا تُزعجون المرأة؟ ما لا حسناً قد عملت بي"^(٢). كما حرمت المسيحية الطلاق إلا بعلة الزنا، من أجل الحفاظ على الزواج، وشبهوا المرأة بالقيثارة إن لم يُحسن الرجل العزف عليها أسمعته أنغاماً لا تُرضيه^(٣). وكما أن مكانة المرأة في المسيحية تتضح من خلال تشريعاتها الخاصة بالأسرة والزواج؛ فتشير هذه التشريعات إلى أن الزواج رباط روحي يرتبط به رجل واحد وامرأة واحدة فيتساوى فيه كل منهما ويكون كل منهما مكمل للآخر، وهذا ما نصَّ عليه الكتاب المقدس "لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً"^(٤)، وأنَّ الحياة الزوجية شراكة وأنَّ رباط الزواج يجب أن يدوم بين الرجل والمرأة في محبة الله ومخافته، فيجب أن لا يتعامل الزوج مع زوجته بإطار أنها دونه مكانة وأقل منه مرتبة أو أنها وسيلة للمتعة الجنسية وللخدمة المنزلية، بل إنَّ الزوجة هي نصف الآخر فلا بد من احترامها وحفظ كرامتها، والتشجيع على كثرة النسل واستنكار الواد والإجهاض واستنكار الطلاق وتحريمه ومنع تعدد الزوجات، أن هذه السياسات شكلت ثقافة لا تزال آثارها ملموسة في المجتمعات المسيحية، كما أن تحريم الطلاق يحد كثيراً من هيمنة الرجل داخل الأسرة وبالتالي هو يضطر أن يسلك ويتعامل مع زوجته في إطار الشراكة، كما إنَّ منع تعدد الزوجات وهو رأي مخالف للشريعة الإسلامية، هو الآخر يحد من هذه الهيمنة ويعزز أطر الشراكة بين الزوج والزوجة الواحدة، وإن هذه المكانة للمرأة في المجتمع المسيحي تُقل كثيراً إذ لم تلغى السلوك والتعامل الجندي الذي يميّز الذكور على حساب الإناث، ومما سبق يتضح أن هذا الموروث المسيحي الإيجابي تُجاه المرأة ساعد الحركات النسوية في التاريخ الحديث في أمم القارة الأوروبية وإعانتها على تحقيق الكثير من مُنجزاتها للمرأة الأوروبية^(٥)

ثالثاً: موقف الشريعة الإسلامية من الجندر

إنَّ المبادئ الإنسانية المعتمدة كمعيار لتقسيم البشر نساءً ورجالاً في التعاليم الإسلامية هي في الحقيقة جاءت متكافئة ولا تُميّز بين الجنسين لكونها تقوم بشكل أساسي بفضائل روح الإنسان لا جسمه، هناك الكثير

(١) الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول الى أهل غلاطية، الاصحاح ٣: غل (٢٨:٣).

(٢) الكتاب المقدس، إنجيل مرقس، الاصحاح ١٤، مر (٦:١٤)

(٣) رباب حسين العجموي، الرجل والمرأة عبر العصور، دار حروف منشورة للنشر الالكتروني، مصر، ٢٠١٦، ص ٩٥-٩٦.

متاح على الموقع: <http://herufmansoura2011.wixsite.com/ebook>، تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٩/١٠).

(٤) الكتاب المقدس، سفر التكوين، الاصحاح ٢، تك (٢:٤).

(٥) عبد علي الخفاف، مصدر سبق، ذكره، ص ٤٤-٤٦.

من الآيات القرآنية التي تطرقت إلى بيان القيم الأصلية التي يتم في رحابها تصوير الشخصية الحقيقية للإنسان وبيان المعالم الأساسية لهويته بغض النظر عن كونه ذكراً أو أنثى، ومن بينها؛ الكرامة والذلة، الإيمان والكفر، العلم والجهل، السعادة والشقاء، الحق والباطل، الفضيلة والرذيلة، الصدق والكذب، الطاعة والعصيان، الانصياع والنمرد، التقوى والفجور، الغيبة وتركها، الأمانة والخيانة، وغيرها من المسائل التي تتجاوز نطاق الجنس والخصائص الجنسية، إذ لم يُخصَّص الفضل والآنحطاط فيها بالذكور أو الأنثى. بالإضافة إلى ذلك أن المسائل العلمية ومختلف الشؤون الدينية وغير الدينية لا شأن لها بجنس الإنسان، ومن المؤكد أن النفس الإنسانية هي موضوعها الأساسي^(١)، فلم تميز جميع أحكام الواجبات والحقوق والتكاليف الشرعية المتعلقة بالمعاملات والعبادات بين أفراد النوع الاجتماعي من النساء والرجال، ولا بين أفراد النوع البيولوجي من الذكور والإناث، وهذا ما تشير إليه قاعدة التشريع الإسلامي المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهاد الفقهاء، منها حق المرأة في التملك والتفاضي والذمة المالية المستقلة، وحققها في الاختيار والموافقة على من ترضيه زوجاً وكذلك الإقرار العام بوجودها الاعتباري المستقل باعتبارها نداً وكفواً للرجل في ما يعرف بالحقوق المدنية اليوم^(٢).

وفي ذات الشأن؛ أثير جدل كبير حول قضية تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة أو عدالة التعامل مع النساء وتطبيق حقوقهن الشرعية في المجتمع وفي الحياة العامة، وبما أن مصطلح الجنس مصطلح حديث، ولا يزال الكثير من المهتمين والباحثين يجهلون معناه الحقيقي؛ وذلك بسبب الجدل الذي طرح حوله وخشية الباحثين الإسلاميين منه تحديداً، لذا أنقسم المهتمون بالموضوع إلى فريقين، فريق يرفض منظور الجنس برمته، ويرى أن دراسات وأبحاث الجنس جميعها تنافي الأساس القيمي للإسلام وأنها تسهم في هدم الأسرة وتضييق على تعدد الزوجات وتحارب الزواج المبكر وتراجع الإنجاب، وترفض قوامة الرجل على المرأة، وتنتشر الفوضى الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية وغيرها، بناء على سوء فهم وخطأ في تعريف المصطلح، وفريق آخر يكتفي بهذا المنظور (الجنس) رافضاً الاعتبارات الدينية، مؤكداً أن الالتزام بالاعتبارات الدينية يناقض مبادئ دراسات المرأة مؤخذين من بعض أدبيات موروثنا الديني غير المتفق عليه ذريعة لشن اتهاماتهم^(٣)، ونتيجة للفهم غير الدقيق للنصوص الإسلامية الذي ولد اجتهادات تشريعية مصطنعة قد يكون البعض منها يخدم أبعاد اجتماعية وسياسية لا تمت بصلة إلى جوهر التشريع الفقهي، ومنها التهم التي توجه للموروث الثقافي الإسلامي نتيجة للتفسير غير الصحيح للنصوص القرآنية ومن الأمثلة على ذلك

(١) بشرى حسين صالح وآخرون، نحن ومسألة الأسرة، ج ١، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، النجف، ٢٠٢٠، ص ٩٥-٩٦.

(٢) عبد علي الخفاف، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦-١٨٧.

(٣) أميمة أبو بكر وشيرين شكري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

هُوَ تَفْضِيلُ الذُّكُورِ عَلَى إِنَاثٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾^(١). وَفِي ذَاتِ السِّيَاقِ أَيْضًا، لِأَبْدٍ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى آيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ الرَّابِعَةِ وَالثَّلَاثُونَ مِنَ سُورَةِ النِّسَاءِ ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٢)، وَالتِّي تَتَّخِذُ كَدَلِيلَ نَصِيٍّ مِنْ قَبْلِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ لِلْعَلَاقَاتِ الْجِنْدَرِيَّةِ وَالْأَسْرِيَّةِ عَلَى أَعْتَابِهَا إِنَّهَا تَجَسَّدُ سُلْطَةَ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ^(٣)، إِذْ ظَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ مَحَلَّ خِلَافٍ وَنِقَاشٍ وَاسِعٍ عَلَى مَدَارِ سِنَوَاتٍ طَوَالِهَا وَالتِّي نَتَجَّ عَنْهَا كَمَا هَائِلٌ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الَّتِي حَاوَلَتْ تُفَسِّرُ هَذِهِ الْآيَةَ^(٤)، وَإِنَّ الْقَوَامَةَ فِي اللَّغَةِ تَعْنِي " مَنْ قَامَ عَلَى الشَّيْءِ، يَقُومُ قِيَامًا، أَيْ حَافِظًا عَلَيْهِ وَرَاعَى مُصَالِحَةً"^(٥)، وَأَنَّ الْقِيَامَ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْمُحَافَظَةِ وَالْإِصْلَاحِ^(٦). وَقَدْ جَاءَتْ فِي التَّشْرِيحِ الْقُرْآنِيِّ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَلَكِنَّ الْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدَ الْمَتَوَارِثَةَ أَدَّتْ إِلَى الْإِعْتِقَادِ بِوَصَايَةِ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالْإِنْتِقَاصِ مِنْ قِيَمَتِهَا، بِكُلِّ مَا يُتْرَبُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ عِقَابٍ وَتَأْدِيبٍ وَضَرْبٍ وَهَجْرٍ إِذَا تَطَلَّبَ الْأَمْرُ، إِذْ اسْتَنْبَطَ الْبَعْضُ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بِأَنَّ الْقَوَامَةَ تَسْتَدِينُ إِلَى تَفْضِيلِ إلهِي مُطْلَقٍ لِجِنْسِ الرَّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَلَكِنَّ عِنْدَ النَّأْمُلِ فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ جَاءَتْ بِصِيغَةٍ (فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) وَلَمْ تَفْضَلِ الرَّجَالَ هُنَا بَلْ جَعَلَتْ الْقَوَامَةَ لِلرَّجُلِ عِنْدَ تَوْفُرِ شُرُوطِهَا^(٧)، فَالْأَفْضَالِيَّةُ مُقَيَّدَةٌ وَمَشْرُوطَةٌ وَلَيْسَتْ مُطْلَقَةٌ؛ فَالْقِيمُومَةُ هُنَا إِقْتِصَادِيَّةٌ مُوجِبَةٌ عَلَى الرَّجُلِ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأُسْرَةِ وَتَوْفِيرِ كُلِّ

(١) سورة ال عمران، (الاية ٣٦). ويلاحظ إن هذه الكلمات الثلاث فقط تجزئ من السورة المباركة ليتم تفسيرها على أنها تفضيل للذكر للأنثى، بيد أن وضع الكلمات في سياقها الصحيح يظهر معنى آخر في قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٠١﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿١٠٢﴾ وَعِنْدَ التَّمَعُّنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَسْتَخْلَصُ إِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَنْقُلُ الْكَلَامَ عَنْ زَوْجَةِ عِمْرَانَ. إِذْ إِنَّ امْرَأَةَ عِمْرَانَ نَذَرَتْ مَا فِي بَطْنِهَا لِلَّهِ تَعَالَى مُتَأَمِّلَةً فِي وِلَادَةِ الذَّكَرِ لِتَوْفُقِهِ لخدمته وليس الذكر كالأنثى فيما نذرت، وأشارت الآية الكريمة إلى أن الله خبير عليم وقد إختار أنثى الله تعالى لتكون في خدمته وتحمل للناس آية من آياته الكبرى، وهو النبي عيسى (عليه السلام). ينظر: بشرى حسين صالح وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥-٩٦. للمزيد ينظر أيضا: عبد الله شبر، تفسير القرآن الكريم، دار احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٠٣.

(٢) سورة النساء، (الاية ٣٤).

(٣) فريدة زمرد وزيبا مير حسيني، العلاقة بين الجنسين وقضايا الحقوق والواجبات بين مقاربة النسوية الاسلامية ومبادئ التشريع الاسلامي، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، ٢٠١٩، ص ٧٩.

(٤) حسين بستان النجفي، الاسلام و الجنوسة التمييز بين الجنسين في المؤسسات الاجتماعية، تعريب: رعد الحجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٨-٧٩.

(٥) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٢، ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤، ص ٥٠٣.

(٦) محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ج ٣٣، ص ٣١٧.

(٧) عبدالله طوالبه، معالم في طريق النهوض، الآن ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، ٢٠١٩، ص ٢٠٤-٢٠٥.

مُتَطَلِّبَاتِ الْحَيَاةِ^(١)، وَإِذَا أَعْسَرَ الرَّجُلُ فَيُمْكِنُ أَنْ تَتَوَلَّى ذَلِكَ الزَّوْجَةُ وَلَكِنْ هَذَا يَعِدُ أَحْسَانًا مِنْهَا لِأَنَّ الْقَوَامَةَ تَكْلِيفٌ عَلَى الزَّوْجِ وَلَيْسَ الزَّوْجَةُ فَالْآخِرَةَ غَيْرَ مَكْفِيَةٍ بِالْأَنْفَاقِ إِلَّا بَرَضًا مِنْهَا.

أما موضوع تعدد الزوجات، يرى بعض الباحثين المهتمين بموضوع الجنس وشؤون المرأة بأن تعدد الزوجات في الإسلام يشير إلى موقف جندي قد يضعف من مكانة المرأة ولكن عند التمعن في الآية التي تشير آية التعدد؛ إن تعدد الزوجات جاء مشروطاً بالعدل والاكتفاء المالي، فالآية تقول: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾^(٢)، وجاءت آية أخرى من سورة النساء لتؤكد على شرط العدل وصعوبة تحقيقه في قوله: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٣).

ولكل ما ذكر؛ نجد أن الشريعة الإسلامية كفلت للمرأة حقوقاً وكرمت المرأة أجل تكريم ولم تضعف من مكانتها أبداً بل خصتها بامتيازات عن الرجل في مواضع معينة تقديراً وإكراماً ومكافأة لها مقابل ما كلفت به من مهام أساسية، حيث أنها تتحمل مسؤولية كبيرة في الأمومة وبلوغ سن التكليف قبل الذكور في سن التاسعة وهو عمر متقدم جداً على سن بلوغ الذكور الذي قد يصل إلى سن الرابعة عشر وهو بالتأكيد تشريف لها، أما بخصوص الامتيازات الممنوحة للرجل على المرأة في وظيفة النبوة والرئاسة وكذلك أمر القتال في سبيل الله مردود ذلك إلى ثقل المهمة التي تتطلب الحركة في بقاع الأرض المختلفة لتبليغ الرسالة، ولما يتطلبه القتال في سبيل الله من قوة جسدية في الهجوم والدفاع لذا رفع هذا التكليف عن المرأة وأوجبته على الرجل ولكن لم يحرم على النساء المسلمات. لذا فإن الأدوار في الفكر الإسلامي تُعطى وفق علاقة تكاملية بين الجنسين في المجتمع، إذ أقام الإسلام علاقة تكاملية بين حقوق وواجبات المرأة والرجل مع امتيازات خاصة للمرأة تكريماً لمهمتها الإنسانية.

(١) بشرى حسين صالح وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢) سورة النساء، (الآية ٣).

(٣) سورة النساء: الآية (١٩٢).

المبحث الثاني

المرتكزات الأساسية للجنس وإشكاليات إدماج النوع

إنّ البحث في ماهية الجنس يُؤدّي بالضرورة البحث في الأدوار التي يلعبها هذا الأخير في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها ولعلّ البحث في هذه الأدوار منوط بالبحث في التصنيفات التي قدمت بشأنه والتي حققت نوعاً معيناً من الإجماع حولها بالرغم من تعدد وتنوع الحُقول المعرفية التي تناولتها، على عكس الجنس كموضوع أذني طرح ولازال يطرح اختلافات جوهرية متعلّقة أساساً بطبيعة الحقل المعرفي المدروس فيه، وكذلك بيان إحتياجات النوع الاجتماعي، وقضاياه وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج والمشاريع من أجل القضاء على الفجوة النوعية، لذا يقتضي تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب وعلى النحو التالي:

المطلب الأول

أدوار وإحتياجات النوع الاجتماعي

سنتناول في هذا المطلب أدوار النوع الاجتماعي (الجنس) في الفرع الأول، ومن ثم نتطرق إلى إحتياجات النوع الاجتماعي في الفرع الثاني، وكما يلي :

الفرع الأول

أدوار النوع الاجتماعي (الجنس)

إنّ البحث في الأدوار الجنسانية يُشكّل فحوى مفهوم الجنس وتكوينه لأنّ التعريف الحقيقي للجنس يقوم على نقطة محورية وهي الأدوار المحددة اجتماعياً للمرأة والرجل والعلاقة بينهما، ويعني مفهوم الدور في أبسط معانيه نموذج السلوك للفرد، فكل فرد له أدوار متعددة تتناسب والمستويات المتعلقة بتحديد واجباته وحقوقه، وتختلف الأدوار وتتعدّد نتيجة التغييرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية التي تؤثر على الأفراد في المجتمع، ويشير مصطلح أدوار النوع الاجتماعي؛ إلى الأدوار التي يقوم بها كلا الجنسين حسب ما حدده المجتمع لهما وهذه الأدوار تشكلها الظروف الاجتماعية وليس الاختلاف البيولوجي، وتعرّف أيضاً؛ بأنّها المسؤوليات والواجبات التي حددها المجتمع والثقافة والتي تُعتبر ملائمة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصوّرات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، (الذكر والأنثى) وقدرتهما واستعدادهما، وما يليق بكل منهما حسب توقّعات المجتمع^(١)، ويبني المجتمع هذه التوقّعات بناءً على الجنس فيحدّد أدوار خاصة بالذكور وأدوار خاصة بالنساء، ويرتبط بكل دور من هذه الأدوار مجموعة من

(١) هاجر خلافة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ .

السُّلوكِيَّاتِ الَّتِي تُعَبَّرُ عَنِ الْقِيَمِ السَّائِدَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ، وَيَقُومُ هَذَا الْأَخِيرُ بِتَقْيِيمِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَفَقًا لِنَجَاحِهِمْ وَنَجَاحَهُنَّ بِنَاءٍ عَلَى تَأْدِيَةِ الْأَدْوَارِ وَالسُّلوكِيَّاتِ الْمَجْتَمَعِيَّةِ وَإِنَّ هَذِهِ الْأَدْوَارَ لِكُونِهَا مَصْنُوعَةً اجْتِمَاعِيًّا وَثَقَافِيًّا مِنْ قِبَلِ الْمَجْتَمَعِ الَّذِي حَدَّدَهَا لِكُلِّ مِنْهُمَا^(١)، مِنْ خِلَالِ التَّنَشُّئَةِ الْجَمَاعِيَّةِ لِذَا تَنْتَصِفُ هَذِهِ الْأَدْوَارَ بِأَنَّهَا؛ دِينَامِيكِيَّةٌ وَمُنْعَبِرَةٌ وَلَيْسَتْ ثَابِتَةٌ عَبْرَ الزَّمَانِ وَلَا بَيْنَ الْمَجْتَمَعَاتِ وَالثَّقَافَاتِ^(٢).

كَمَا أَنَّ الْأَدْوَارَ النَّوعِيَّةَ هِيَ سُلوكِيَّاتٌ مُكْتَسَبَةٌ فِي مُجْتَمَعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَجْمُوعَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تُحَدِّدُ طَبِيعَةَ الْمَهَامِ وَالْمَسْئُولِيَّاتِ وَالنَّشَاطَاتِ الَّتِي تَعْتَبِرُ مُنَاسِبَةً لِكُلِّ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَتَتَأَثَّرُ الْأَدْوَارُ الْجَنْدَرِيَّةُ بِعَوَامِلِ السِّنِّ وَالطَّبَقَةِ الْجَمَاعِيَّةِ وَالِاِقْتِصَادِيَّةِ وَالِدِّينِ وَالْعِرْقِ وَالْبِيئَةِ الْجُغْرَافِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالِاِقْتِصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، وَغَالِبًا مَا تَطْرَأُ اخْتِلَافَاتٌ فِي أَدْوَارِ النَّوعِ الْجَمَاعِيِّ رَدًّا عَلَى الظُّرُوفِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ أَوْ السِّيَاسِيَّةِ أَوْ الطَّبِيعِيَّةِ الْمُتَغَيِّرَةِ، وَيُمْكِنُ فِي أَدْوَارِ الْجَنْسِيْنِ فِي سِيَاقِ اجْتِمَاعِيٍّ مُحَدَّدٍ أَنْ تَكُونَ مُتَصَلِبَةً أَوْ مَرْنَةً، مُتَشَابِهَةً أَوْ مُخْتَلَفَةً، مُتَضَارِبَةً أَوْ مُتَكَامِلَةً، وَيَعْنِي كُلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ بِدَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ وَبِأَسَالِيْبٍ مُخْتَلَفَةٍ بِالنَّشَاطَاتِ الْاِنْجَابِيَّةِ وَالِاِنْتَاجِيَّةِ وَغَيْرِهَا^(٣). وَإِنَّ دَوْرَ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لَا تَمُنَحُ بِصِفَةِ فِطْرِيَّةٍ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، بَلْ هُوَ دَوْرُ الْكَائِنِ الْجَمَاعِيِّ الَّذِي يَنْشَأُ وَيَتَطَوَّرُ وَيَتَنَوَّعُ بِحَسَبِ الْأَجْيَالِ وَالْبِيئَةِ الثَّقَافِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْأَدْوَارَ قَدْ تَتَبَّأْنَ تَبَاطُؤًا مَلْحُوظًا بَيْنَ الْمَجْتَمَعَاتِ وَالثَّقَافَاتِ، وَفِي الْعَدِيدِ مِنَ الْأَحْيَانِ تَتَبَّأْنَ ضِمْنَ الْمَجْتَمَعِ نَفْسِهِ وَالثَّقَافَةِ نَفْسِهَا لِأَنَّ التَّفَرُّقَةَ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى أَسَاسِ الْجَنْسِ تَتَأَثَّرُ بِالطَّبَقَةِ الْجَمَاعِيَّةِ الَّتِي يَنْتَمِي إِلَيْهَا الْفَرْدُ وَالْمُسْتَوَى الْعَلْمِيُّ وَكَذَلِكَ الْمَرْحَلَةَ التَّنْمُوِيَّةَ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا الْمَجْتَمَعُ وَالثَّقَافَةُ الَّتِي يَنْتَمِي إِلَيْهَا، إِذْ يَجِبُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ دَوْرِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ الْاِنْجَابِيِّ (الْبِيُولُوجِيِّ) الَّذِي يَرْتَبِطُ بِجَنْسِ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَا يَسْتَطِيعَانِ تَغْيِيرَهُ، وَدَوْرَ هَمَا كَكَائِنِ اجْتِمَاعِيٍّ، وَقَدْ يَرَى الْبَعْضُ فِي الْمَجْتَمَعِ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَصْلُحُ لِبَعْضِ الْأَعْمَالِ، نَظْرًا لِطَبِيعَتِهَا مِنْهَا أَعْمَالُ أَلْفُوَّةِ كَوْنِهَا الْجَنْسِ الضَّعِيفِ وَالرَّقِيقِ النَّاعِمِ وَكَذَلِكَ الْقِيَادَةَ عَلَى اِعْتِبَارِ أَنَّهَا تَخَضَعُ إِلَى الْعَاطِفَةِ^(٤). وَيَرَى الْبَعْضُ الْآخَرَ أَنَّ الْأَدْوَارَ الْجَنْدَرِيَّةَ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ جَاءَتْ نَتِيجَةَ التَّقْسِيمِ غَيْرِ الْمَتَوَازِنِ لِلسُّلْطَةِ، فَفِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْاَبُوِيَّةِ مِثْلًا تُنْمَى فِي الذُّكُورِ أَدْوَارُ السَّيْطِرَةِ وَالْهَيْمَنَةِ بِحَيْثُ عَمَلَتْ سُلْطَةُ الرَّجَالِ بِطَرَقِ صَرِيحَةٍ وَضَمْنِيَّةٍ وَبَسْبَلٍ وَاعِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ وَاعِيَّةٍ عَلَى اِخْتِصَاصِ الْاِنَاثِ فِي تِلْكَ الْمَجْتَمَعَاتِ وَسَلْبِيْنِ الْحُرِّيَّةِ وَالْمَكَانَةِ وَالتَّأَثُّرِ^(٥).

(١) سناء العاصي وآخرون، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ١١.

(٢) أمل بنت عائض الرحيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٣) منظمة العمل الدولية، ألباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين، مكتب الاقليمي للدول العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٠٠.

(٤) رشا خالد شهيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٥) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

أما تأثير الأسرة فنلمسه بشكل واضح في الأدوار الجندرية التي تُعطى للأبناء (الذكور، الإناث) إذ تبدأ الأسرة منذ لحظة الولادة الأولى بعملية تنميط جنسي من خلال المعاملة المتميزة واختيار ألوان الملابس وأنواع الألعاب ومن خلال ذلك يتم تعزيز السمات الذكورية والأنثوية، إذ يوصف الذكور بالنشاط والقوة بينما تُوصف الإناث بالنعومة والرفقة ومن خلال ارتباط الأولاد الذكور مع آبائهم والإناث مع أمهاتهن حيث يتعلم هؤلاء الأولاد الأدوار الخاصة بكل جنس وبذلك تترسخ الأدوار التقليدية في ذهنهم فتتشكل لديهم كموروث وحقيقة ثابتة^(١). وبعد التعرف على تقسيم الأدوار بين النساء والرجال وسيلة مهمة لإظهار وتوضيح الأعمال والأدوار التي يؤديها النساء والرجال في مجتمع ما أو في بيئة معينة، والجهود التي يبذلها كلا الجنسين والتي تُحددها ثقافة المجتمع وتقاليد وعاداته، على أساس ضوابط وقيم وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، (الأنثى والذكر) وقدراتهما واستعدادهما وما يليق بكل واحد منهما، ومن خلال ذلك يتضح أن التركيبة الاجتماعية تؤثر كثيرا في تحديد أدوار النوع الاجتماعي^(٢)، والتي حددت في أربعة فئات يمكن إيجازها بالتالي:

أولاً: دور الأمومة

يقصد بذلك الانشطة التي تقوم بها المرأة فيما يتعلق بالإنجاب ورعاية الأسرة والمجتمع، بما في ذلك إعداد الطعام وجمع الوقود والمياه، ورعاية الأطفال، والرعاية الطبيعية والصحية وصيانة المنزل، أي أنه لا يشمل الإنجاب فقط؛ بل جميع الأنشطة التي من شأنها المحافظة على المواد البشرية كالمأكل والماء والملبس والعناية باحتياجات الأفراد الجسمية والوجدانية وأن هذه الأنشطة ذو أهمية بالغة ولا يمكن الاستغناء عنها، مع ذلك تُعتبر عادة غير اقتصادية ولا يتم تعويضها مادياً وغالباً ما يتم استبعادها من حسابات الدخل القومي والإحصاءات الوطنية على الرغم من أن الأعمال المرتبطة بهذا الدور تعد حيوية لبقاء الفرد، ومع ذلك لا ينظر إليها على أنها عمل حقيقي وإنما تمثل جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة والفطرة البشرية الخاصة بالنساء، وقد يقوم الرجال ببعض المهام المرتبطة بهذا الدور ولكنها تمثل الدور الرئيسي والوحيد للغالبية العظمى من النساء. وهنا عندما نقول الرئيسة نقصد بها الدور الذي يتم الاعتراف به من قبل المجتمع وخاصة مجتمعنا العربي للمرأة، إذ يركز تنشئة الفتاة منذ ولادتها، على أداء هذا الدور في أوانه بأفضل طريقة ممكنة، فتهيأ البنت وتشجع على تفهم وضعها الاجتماعي الأساسي كزوجة وأم في المستقبل واعتبار الأطفال الطريق الرئيسي لضمان الاعتراف بها واحترامها من قبل المجتمع، ويكون الوسط العائلي أفضل ممثل للمجتمع في ممارسة ضغطه على الفتاة، إذ تعيش الفتاة في جميع مراحل حياتها تحت هذا الضغط الهائل

(١) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٢) الكاشف في الجندر والتنمية، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، الوحدة الاولى، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأردن، ص ١٨-٢٠.

وخاصة في مرحلة المراهقة والبلوغ، إذ يتمحور الصَّغَطُ حَوْلَ الأسئلة الثلاثة الأساسية: (ألم تتزوجي بعد؟)، ومن ثمَّ بعد الزواج (لماذا لم تُنجبي بعد؟)، وإذا اكتفت بعدد قليل من الأطفال خاصة إذا لم يكن بينهم ذكور فيحاول المجتمع إقناعها بمواصلة مهمتها النبيلة والمقدَّسة أليست الجنَّة تحت أقدام الأمَّهات؟^(١)، ولكن مع تطوُّر الظروف الدوالية والمحلية بدأت المرأة تحنل وتُمارس أدوار أخرى وتُشارك الرجل في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات.^(٢)

ثانياً: الدور المجتمعي

يأتي هذا الدور إمتداداً للدور الإيجابي من حيث صلته بحماية المجتمع البشري لأنَّ الاهتمام بالأسرة يمتد إلى الاهتمام بالمجتمع ككل، بوصف الأسرة جزء من ذلك المجتمع ويؤثر فيه ويتأثر به^(٣)، ويشتمل الدور المجتمعي؛ التنظيم الاجتماعي للخدمات كالاختفالات وممارسة الشعائر والأنشطة السياسية والثقافية والمشاركة في المجالس والاجتماعات وغيرها، فهي الأنشطة التي تُمارس على مستوى الجماعة والمجتمع وهو عمل طوعي وضروري لتطوُّر وتنمية المجتمع، وخاصة من الناحيتين الروحية والثقافية إذ ينخرط فيه كلُّ من الرجال والنساء، ولكن تُظهِر فيه هيمنة التقسيم الجندي من خلال بُروز دور الرجل أكثر، بينما يكون عمل المرأة أقلَّ وضوحاً، ويصنَّف أيضاً على أنه أقلُّ قيمة من عمل الرجال، وتعتبر مشاركة المرأة في الدور المجتمعي مهمة إضافية وغالباً ما تكون عبئاً على حساب العمل في الأدوار الأخرى وخاصة دور الامومة كراعية الأطفال، وتحضير الطعام^(٤)، وان هذا الدور غالباً ما يكون رضائياً وتطوعياً وغير مدفوع الأجر، يقوم به كلُّ من المرأة والرجل وفقاً لمتغيرات تتعلَّق بالثقافة السائدة والقيم المجتمعية، لكن من المعروف إنَّ نسبة النساء اللاتي يُشاركن في هذا الدور عادة ما تكون أعلى وخاصة أنَّ هذا مرتبط بعدم مشاركتهنَّ في دور إنتاجي مما يجعلها حريصة على تحقيق ذاتها من خلال هذا الدور، وغالباً لا تجد المرأة أيَّ ممانعة في ممارسة الدور المجتمعي من قبل المجتمع طالما تتم بشكل يتلاءم مع دور الإيجابي للمرأة ومن الأمثلة على ذلك الدور الذي تلعبها من خلال الجمعيات الخيرية ومحو الأمية وتعليم الكبار وغيرها^(٥).

(١) شهدان عادل الغرابوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) احمد هيكل، سلسلة الدرب العملية: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٧٩.

(٣) حازم حمد موسى، التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٢١، ص ١٣٦.

(٤) عصام فتحي زيد أحمد، العنف الأسري في الحياة الأسرية(العائلة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٢٠، ص ٨٢.

(٥) رشا خالد شهيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

ثالثاً: الدور الانتاجي (الاقتصادي)

يُشير الدور الانتاجي إلى الأعمال الخاصة بإنتاج السلع لها قيمة تبادلية والخدمات القابلة للاستهلاك والتجارة، ويمكن للنساء والرجال أن يقوموا بهذا الدور على حد سواء مقابل أجر مادي أو معنوي، ويكتسب هذا الدور أهمية بالغة في المجتمعات؛ نتيجة لقيمتها التبادلية لكن تختلف وظائف الجنسين ومسؤولياتهم وفقاً للتقسيم الجندي للعمل وغالباً ما يكون عمل النساء الانتاجي أقل قيمة من عمل الرجال وأقل تحديداً ووضوحاً^(١)، وإن هذا الدور معترف به مجتمعياً على أساس أنه الدور الذي يُزاوله أغلب الأفراد في المجتمعات، وتشملها الإحصائيات الوطنية وحسابات الدخل القومي^(٢).

رابعاً: الدور السياسي

يتجسد الدور السياسي في سلطة اتخاذ القرار وتقلد مراكز صنع القرار، وتعتبر الأسرة أصغر وحدة لممارسة هذا الدور لتظهر بعدها لجان الحي، والنقابات البلدية المحلية وغيرها كوحدات ممثلة وفقاً لهيكلتها في المجتمع، وأهم ما يميز هذا الدور أنه محصور في الرجال بنسبة كبيرة بالرغم من إقحام النساء لهذا المجال في السنوات الأخيرة، من خلال ممارسة حقوقها السياسية والمدنية مثل حق الترشيح للمجالس الشعبية والنيابية وحق التصويت في الانتخابات والمشاركة في التنظيمات النسائية، ويلاحظ على هذا الدور أنه دور ذكوري على الأغلب، حيث يتولى الرجال المناصب القيادية أما النساء فغالباً ما ينحصر دورهن السياسي بالأعمال المكتنية، وعادة ما يكون مدفوع الأجر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمركز والسلطة ويعتمد القيام به على المصالح وأن القيام بهذا الدور يحتاج إلى تخصصات مالية من أجل تحقيق أهداف الدور بشكل أمثل^(٣).

الفرع الثاني

إحتياجات النوع الاجتماعي

يشير مفهوم إحتياجات النوع الاجتماعي؛ إلى الإحتياجات والاهتمامات والمصالح المنبثقة من إختلافات النسبية في أدوار الرجل والمرأة في المجتمع تبعاً لتقسيم العمل القائم على أساس الجندر^(٤)، إذ إن الأدوار سابقة الذكر التي يمارسها الأفراد هي في حقيقتها نتاج لإحتياجاتهم، وبما أن للرجل والمرأة أدواراً مختلفة بالتالي فإن إحتياجاتهم مختلفة أيضاً، ونظراً لتباين الظروف الفردية داخل المجتمع الواحد ومن مجتمع

(١) هيفاء ابو غزالة وشيرين شكري، مصدر سبق ذكره، ٢٣ .

(٢) رشا خالد شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٩ .

(٣) ثريا هاشم ونجاح منصور، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مطبعة المركز التربوي للبحوث والأمناء، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٢ .

(٤) رشا خالد شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ .

لآخر، لذا لا يمكن أن نسلّم بأنّ للرجال والنساء نفس الاحتياجات، وإن كانت هذه الاحتياجات تتشابه في مواضع معينة، إذ تستعمل عبارة احتياجات النوع الاجتماعي أو اهتمامات النوع الاجتماعي للدلالة على اهتمامات واحتياجات الرجل والمرأة نتيجة لمكانتهم وأدوارهم الاجتماعية، وهذا يعني إنّ للرجال والنساء احتياجات مرتبطة أساساً بأدوار النوع الاجتماعي المحددة أساساً من قبل مجتمعهم^(١).

لذا فإنّ التفاوت الملحوظ في أدوار النوع الاجتماعي أدّى إلى التباين على مستوى الاحتياجات والمصالح والتطلّعات، وبالتالي صدور احتياجات خاصّة بكلّ من جنسي النوع الاجتماعي والتي تولدت نتيجة لاختلاف الأدوار التي يقوم بها النوع الاجتماعي^(٢)، وعليه يمكن رصد نوعين من الاحتياجات الجندرية؛ احتياجات عمليّة وأخرى إستراتيجية وكما يلي:

أولاً: الاحتياجات الأنية (العملية)

يشير هذا المصطلح؛ إلى الحاجات الأساسية للنوع الاجتماعي والتي تميّز بمادّيّتها وترتبط بتحسين شروط الأداء وهي حاجات ذات طابع عملي وتتعلّق بالحياة اليومية وتشمل الاحتياجات الأوليّة والضروريّة للحياة وتتضمّن الاحتياجات الجندرية العمليّة؛ توفير الأمن الغذائيّ والماء والطاقة والسكن والدخل وخدمات الرعاية الصحيّة والوظيفة . . . وغيرها)، وهي حاجات سهلة التّحديد ويمكن تلبيتها بخطوات مادّيّة وملموسة وعلى الأمد القصير وعند تلبيتها يكون كلّ من الرجل والمرأة مجرد متلقّين للخدمات ولا يطرأ أيّ تغيير على مستوى العلاقات والأدوار لأنّها حاجات يطلبها الأفراد من أجل تحسين وضعهم ومكانتهم في المجتمع، وإنّ هذه الاحتياجات متفق عليها من قبل الجميع سواء أفراد الأسرة أو الحكومات أو المنظّمات غير الحكوميّة والأهليّة ولا يعارضها أحد لأنّها تتطابق مع كلّ ما هو طبيعي، لكنّها تنبثق من التّفهم النوعي للعمل في المجتمع وهذه الاحتياجات لا تُعالج الظروف والأوضاع المتعلّقة بتبعيّة المرأة للرجل والتّمييز ضدها^(٣).

ثانياً: الاحتياجات الاستراتيجية

تُشير الاحتياجات الاستراتيجية؛ إلى الاحتياجات العليا للجنس والتي لها علاقة بالأدوار والعلاقات الاجتماعيّة وذات طبيعّة أيديولوجيّة تُؤثّر على المواقف والسلوك والتّعامل^(٤)، وهي الاحتياجات المجردة وطويلة الأمد تتصلّ بمسائل محدّدة كالفوارق بين الجنسين والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتعثر للمرأة والعنف المرتكب بحقّها، وقد تُمثّل هذه الاحتياجات حقوقها الشرعيّة، ويتمّ تلبية هذه الاحتياجات عن طريق برامج التّوعية والتّدريب على الجنس طويلة الأمد وتمكين المرأة وتدريبها على القيادة

(١) شهدان عادل الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

(٣) شهدان عادل الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤-٢٦٨.

(٤) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

وغيرها، وعند تلبية هذه الحاجات الاستراتيجية يضطلع كل من الرجال والنساء بدور حيوي وتغيير العلاقة غير المتكافئة بين الجنسين^(١)، وإن هذه الاحتياجات غير متفق عليها لأنها تخضع لظروف المجتمع والجماعات والأفراد في تحديدها، وتتضمن الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي على سبيل المثال على: (أزاله جميع أشكال التمييز بين الجنسين في المجال المالي والثقافي والتعليمي، والتقسيم العادل للعمل وتوفير فرص عمل متساوية للجنسين وحصول المرأة على الأمن الشخصي والحماية من العنف وتخفيف أعباء المنزل ... وغيرها)، وإن تلبية هذه الحاجات يتطلب مساندة الحكومات والمنظمات غير الحكومية للقطاعات التي غالباً ما ينتظر من المرأة أن تُنجزها، لذا فإن تحديد هذه الاحتياجات ودعمها تمثل عملية طويلة المدى تتطلب معالجة عدم التوازن في الأدوار الجنسانية للمرأة والرجل من خلال تغيير الأطر القانونية والمؤسسية التي تُعيق من فرص المرأة واختياراتها، وإزالة العوائق أمامها للحصول على موارد واعتراف بالأدوار الإنتاجية للمرأة، وتؤدي عملية تلبية الاحتياجات الاستراتيجية إلى نتائج بعيدة المدى، وأن معالجة الاحتياجات العملية والاستراتيجية تؤدي إلى تنظيم أكثر لكفاءة المجتمع لأنها تأخذ بعين الاعتبار أهمية مساهمة المرأة في الأسرة والمجتمع^(٢).

المطلب الثاني

مشكلات النوع الاجتماعي

يشير مفهوم مشكلات أو قضايا النوع؛ إلى تلك القضايا والمشكلات التي تظهر نتيجة عدم المساواة بين المرأة والرجل واختلاف الأدوار والمسؤوليات والفرص مما يؤثر سلباً على عملية تمكين المرأة من الموارد والقوة والمشاركة في اتخاذ القرار على كل المستويات وكذلك عن التساؤل حول العلاقة بينهما^(٣).

احتلت قضية النوع حيزاً واسعاً نتيجة لانعكاس المعاناة الواقعة على المرأة والتي تتمثل في التمييز المجهف وحرمانها من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية، ومن ثم تحجيم وتهميش الجهود المبذولة في مشاركة المرأة للنهوض بالمجتمع وتحقيق الرفاهية، فيحاول مفهوم النوع أن يسد الفجوة بين العام والخاص فعادة ما يتم تقليل من قيمة عمل المرأة العام بسبب الأسرة أو العكس إهمال الأسرة بسبب العمل العام، وبعبارة أخرى خلق نوع من التوازن بين الخاص الذي ينطلق من دور المرأة في الأسرة وبين العام الذي ينطلق من دورها في إنتاج السلعة أو في المجتمع^(٤).

(١) ثريا هاشم ونجاح منصور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

(٢) شهدان عادل الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤-٢٦٩.

(٣) ريهام الجعفري، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد اوسلو، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٢.

(٤) شهدان عادل الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.

كما شهد العقد الأخير من القرن العشرين وعي عالمي بالقضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي، وفي هذا الخصوص أصدر كل من المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الصادر في عام ١٩٩٤، والمؤتمر الرابع للمرأة في بكين لعام ١٩٩٥، توصيات خطة عمل للمناداة بالعدالة والمساواة للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وأن مدخل النوع الاجتماعي بالنظر لقضايا المرأة يأخذ في الاعتبار الأدوار الرئيسية والهامة التي تؤديها العوامل الاجتماعية والثقافية وعلاقات السلطة بين الجنسين^(١) ويمكن حصر قضايا النوع الاجتماعي في المحاور الثلاثة الآتية:

الفرع الاول

التَّمييز النوعي بين الجنسين

يُشير مصطلح التَّمييز؛ إلى الظُّلم والإجحاف وِعدم المساواة في الحقوق والواجبات والكفاءات والأعمال، والتَّمييز كمصطلح قانوني يُعد مفاضلة تتنافى مع مبدأ المساواة بسبب الجنس والعرق أو اللون أو الآراء السياسية وغيرها، وقد اعتبرت بعض الاتفاقيات والوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة التَّمييز بين الجنسين نوعاً من التفرقة القائمة على أساس تفضيل الرجل بإعطائه حقوقاً حرمت ومنعت عن المرأة في كافة الميادين منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية^(٢).

ويقصد بالتَّمييز النوعي؛ تمييز المجتمع بأفراده ونظامه الاجتماعي وقوانينه وتشريعاته ضد جنس معين، وانعكاس هذا التَّحيز على ذكورية اللغة مما يؤدي إلى إنعدام المساواة بين الجنسين حقوقياً واجتماعياً في الموارد والفرص والمشاركة السياسية والاجتماعية^(٣)، لذا فإن التَّمييز النوعي الجنسي البيولوجي بين الذكر والأنثى هو تمييز تركيبى مؤوسساتي ثقافي وليس خاصية بيولوجية طبيعية^(٤).

ويُعرف أيضاً؛ بأنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساوي مع الرجل في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو في أي ميدان آخر، أو أبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو ممارستها لها أو التمتع بها^(٥)، إذ تُعاني الكثير من النساء من التَّمييز النوعي وِعدم

(١) امانى حامد محمد حسبو، التَّمييز النوعي وعلاقته بتقدير الذات لدى المرأة بمدينة الفاشر، رسالة ماجستير في الارشاد النفسي والتربوي، كلية التربية، جامعة السودان، ٢٠١٥، ص ٨.

(٢) وفاء ياسين نجم، التَّمييز ضد المرأة (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٥.

(٣) حنان طرشان و د. سليم السهيلي، الجندر قراءة عابرة للتخصصات، ج ١، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين-المانيا، ٢٠٢١، ص ٢١١.

(٤) سمير الخليل، دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٤٦.

(٥) عبد العال الديربي، الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية: حقوق الانسان (دراسة مقارنة)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٩٢.

المساواة في الوصول إلى موارد الأرض والائتمان وخدمات التعليم والصحة والوظائف والخدمات الإرشادية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المنطقة والمجتمع لها دور محوري في ترسيخ التمييز النوعي^(١).

ويعبر التمييز النوعي عن المعاملة غير العادلة للشخص بناءً على جنسه كمعيار وحيد يعتمد على التمييز والعنف، كما يشير إلى إجراء أمر ما أو حجب إجراء ما نحو شخص ما بناءً على جنسه، ويمكن ملاحظة التمييز النوعي بين الجنسين في مختلف البلدان والأديان والمذاهب والمؤسسات، ولكن قد يتفاقم هذا التمييز مع تطور العلم والتكنولوجيا الذي أصبح يتنبأ بجنس الجنين قبل أن يتحول إلى طفل، كما ويمكن اختيار نوع الجنين المرغوب فيه^(٢)، وبعد الولادة يكون هناك تمييز بين الأطفال في المنزل وخاصة بين الذكور والإناث) والذي يؤدي إلى أخطار وظواهر سيئة في المجتمع ويصل الأمر إلى حد الأمراض النفسية بين الأطفال، قد يفضل الآباء بعض الأبناء على بعضهم لأسباب أهمها، أن الطفل غير المرغوب فيه لكونه أنثى، وقد يتشاءم الكثيرون من إنجاب الإناث بل ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد الطلاق، إلى أن حدثت ثورة أنصفت المرأة التي ظلت مضطهدة على مدى عقود طويلة على أساس أنها المسؤولة عن جنس المولود، وحتى الآن هناك مظهر من مظاهر الجهل في بعض القبائل والمجتمعات الريفية وحتى في المجتمعات المتحضرة، في موضوع الإرث إذ يسعون دائماً إلى جرمان الأنثى من الميراث بحجة عدم خروج المال إلى شخص غريب، كما توجد حالات في الريف كحالة الزواج المبكر أو تفضيل تعليم الذكور، هذا إضافة إلى تفشي الفقر. ويسجل معدّل بطالة لدى حاملي الشهادات في أوساط النساء نسباً أعلى مما يسجل في صفوف الرجال، وفضلاً عن ذلك، تحصل النساء بصعوبة على مناصب عليا، كما أن تطوير مسارهن المهني يتعثر بسبب مسؤوليات الأسرة، ويظل وضع النساء ضعيفاً حسب مؤشر مشاركة النساء، وهو يعكس الفوارق بين الرجال والنساء في مجال اتخاذ القرار، لكن الجهود المبذولة على مستوى المشاركة السياسية للنساء في الهيئات المنتخبة حسنت من معدلات هذا المؤشر، كما وإن وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار يسهم في سدّ ثغرات القوانين المجحفة بحق المرأة، ويعزز فرص إلغاء التمييز ضدها، ويوسع نطاق الحماية القانونية للنساء ووصولهنّ إلى مواقع سياسية^(٣)، ويأخذ التمييز النوعي بين الجنسين صوراً وأشكالاً متعددة منها ما يلي:

(١) محمد براك القوزان، عمل المرأة في المملكة العربية السعودية، مكتبة الاقتصاد والقانون، الرياض، ٢٠١٢، ص ١١٦.

١١٧.

(٢) هاشمي الطيب، المدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: (مفاهيم، نظريات، سياسات)، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، ٢٠٢١، ص ٢٧.

(٣) أماني غازي جرار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧-٤٤٠.

أولاً: التَّمييزُ النُّوعِي دَاخِلَ الأُسْرَةِ

مِنَ أَكْثَرِ مَظَاهِرِ التَّمييزِ دَاخِلَ الأُسْرَةِ هُوَ تَنَمِيْطُ الأَدْوَارِ المَنْزِلِيَّةِ بَيْنَ الجُنْسَيْنِ حَسَبِ المَعْيَارِ الاجْتِمَاعِيِّ السَّادِّ، بِشَكْلِ لَا يَسْمَحُ تَنَاوُبِ الأَدْوَارِ أُسَاسًا إِلَّا مِنْ بَابِ تَفْضُلِ الرَّجُلِ لَا مِنْ بَابِ الإِلْزَامِ، وَمِنْ أَمْتَلَةِ ذَلِكَ إِعْتِبَارُ تَرْبِيَةِ الأَوْلَادِ وَظِيْفَةِ حَصْرِيَّةِ لِأُمِّ تَقُومُ بِهَا أُسَاسًا، إِكْمَالًا لَوْظِيْفَتِهَا الإِنْجَابِيَّةِ، وَإِهْمَالِ أُسَاسِيَّاتِ التَّرْبِيَةِ المَشْتَرَكَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الأَدْوَارِ المَنْزِلِيَّةِ كَعَامِلِ أُسَاسِيٍّ وَطَبِيعِيٍّ لِلْمَرْأَةِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ الرَّجُلُ إِلَّا إِمْتِنَانًا، وَقَدْ يُؤَثِّرُ هَذَا التَّنَمِيْطُ الجُنْدَرِيَّ عَلَى مُسْتَقْبَلِ المَرْأَةِ وَوُجُودِهَا كَكَيَانِ مُسْتَقِلٍّ خَارِجِ الأُسْرَةِ، كَوْنِهَا قَدْ تَضَطَّرَ لِلتَّنْضِيْحِيَّةِ بِطَمُوْحِهَا، وَعَمَلِهَا أَوْ نَشَاطَاتِهَا عَلَى حِسَابِ دَوْرِهَا المَنْزِلِيِّ الإِجْبَارِيِّ، وَاعْتِبَارِ المَرْأَةِ غَنِيْمَةً لِلرَّجُلِ أَوْ مَتَاعِهِ، وَإِهْمَالِ رِضَاهَا عَنِ الأَفْعَالِ المَطْلُوبَةِ مِنْهَا، فَقَدْ تُجْبِرُ عَلَيْهَا حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ الأَفْعَالُ فِي إِطَارِ قَانُونِيٍّ شَرْعِيٍّ مُجْتَمَعِيًّا^(١).

ثانيًا: التَّمييزُ فِي المَجَالِ السِّيَاسِيِّ

إِنَّ التَّمييزَ لَا يَشْمَلُ فَقَطِ المَجَالِ العَانَلِيَّ، بَلْ يَتَعَدَّاهُ لِيَشْمَلَ جَمِيْعَ المَجَالَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ، فَمُنْذُ التَّارِيخِ وَحَتَّى اليَوْمِ تَمَّ تَحْيِيْدُ المَرْأَةِ مِنْ مَرَاكِزِ القَرَارِ، إِذْ يَتِمُّ اتِّخَاذُ القَرَارَاتِ فِي مُجْتَمَعَاتِنَا بَعِيدًا عَنْهَا، وَلِهَذَا نَاضَلَتْ آلَافُ النِّسَاءِ مِنْ أَجْلِ الحَقِّ فِي التَّصْوِيْتِ، وَالمُؤَشِّرُ حَالِيًّا أَنَّ هُنَاكَ حَوَالِي ١٦% مِنْ النِّسَاءِ فِي البَرْلَمَانَاتِ فِي العَالَمِ وَالنِّسْبَةُ ذَاتِهَا فِي مَرَاكِزِ القَرَارِ^(٢).

ثالثًا: التَّمييزُ الجُنْدَرِيَّ فِي العَمَلِ

أَنَّ عَمَلَ المَرْأَةِ لَيْسَ حَقًّا أُصِيْلًا لَهَا، مِثْلَ الرَّجُلِ وَإِنْ مَكَانَهَا وَوُظِيْفَتَهَا المِثَالِيَّةِ تَرْبِيَةِ الأَوْلَادِ وَالإِعْتِنَاءِ بِالزَّوْجِ وَتَلْبِيَةِ رَغْبَاتِهِ وَطَلْبَاتِهِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُطَالِبَةٍ أُصْلًا بِالعَمَلِ، وَلَا حَاجَةَ لَهَا بِهِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ المُسْوُولِ عَنِ الإِعَالَةِ وَالإِعَانَةِ، وَهِيَ وَظِيْفَةُ الرَّجُلِ، إِضَافَةً إِلَى تَصَوُّرَاتِ مَغْلُوطَةٍ عَدِيْدَةٍ حَوْلِ الوُظَائِفِ الَّتِي تُنَاسِبُ المَرْأَةَ وَالَّتِي لَا تُنَاسِبُهَا، وَمِنْ مَظَاهِرِ التَّمييزِ الجُنْدَرِيَّ صِدِّدِ المَرْأَةِ فِي العَمَلِ مِنْهَا؛ حِرْمَانِ المَرْأَةِ مِنَ العَمَلِ بَعْدَ زَوَاجِهَا وَتَصِلُ إِلَى حُدِّ الإِجْبَارِ، أَمَّا بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ أَوْ غَيْرِ مُبَاشِرٍ وَاسْتِعْدَادِ الأَهْلِ النَّضْحِيَّةِ بِذَلِكَ، بِاعْتِبَارِ نَظَرِيَّتِهِمُ لِلزَّوْجِ الغَايَةَ أَلْفُصُوِيَّ لِبُنَانِهَا، فَضْلًا عَنِ عَدَمِ الإِعْتِمَادِ عَلَى المَرْأَةِ فِي العَمَلِ أَلْمَهْنِيِّ، إِذْ تَضَعُ الصُّورَ النَّمَطِيَّةَ لِذَوْرِ المَرْأَةِ فِي المَجْتَمَعِ، غِيَابَ البِيئَةِ الأَمِنَةِ لِلْمَرْأَةِ فِي أَمَاكِنِ العَمَلِ وَوَضْعِ المَرْأَةِ فِي وَظَائِفِ نَمَطِيَّةٍ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ تَكَافُؤِ الأَفْرَصِ، فَلَا يَعْرِضُ أَوْ يُفَضِّلُ سُوْقَ العَمَلِ لِلْمَرْأَةِ وَظَائِفِ تَعَادَلِ وَظَائِفِ الرَّجُلِ وَاسْتِنْبَاعِهَا عَنِ الوُظَائِفِ القِيَادِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى عَدَمِ المُسَاوَاةِ فِي الأَجْرِ بَيْنَ جِنْسَيْنِ^(٣).

(١) حنان طرشان وسليم سهلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

(٢) امانى غازي جرار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٢-٤٤٣.

(٣) حنان طرشان وسليم سهلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

الفرع الثاني

العنف الجندي

يُستخدَم مصطلح العنف الجندي للإشارة إلى مجموعة من الانتهاكات التي تُرتكب ضد جنس النساء، والتي تنبع من عدم المساواة بين الجنسين^(١)، ويقصد به أي عمل من أعمال العنف اللفظي والنفسي أو البدني أو الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي والذي يتم ممارسته أو التهديد بممارسته مثل التهديد أو القسر أو الاستغلال أو الخداع أو التلاعب بالمفاهيم الاجتماعية والثقافية أو استعمال أسلحة أو استغلال ظروف الاقتصادية^(٢)، فحتى الأمس القريب كان الحديث عن العنف على أساس النوع يدخل فضاء المسكوت عنه، ولم تكن الممارسات العنيفة من ضرب وإهانة وتحقير وتمييز تهز ضمير المجتمع، وعادة ما يم تبريره من هذه المنطلقات غير الواجبة، وتصنف هذه الممارسات في خانة اللاعنف. والبعض يرى أن هذه الممارسات لها مبرر ديني يرتبط بمفهوم طاعة ولي الأمر وكذلك بحكم أن النساء ناقصات عقل ودين، والبعض الآخر يرى بأنها آلية دفاعية لأبد منها لإصلاح وتقويم الاغوجاج الناتج عن الخروج عن العادات والتقاليد المتعارف عليها داخل فضاء العلاقات الجنديّة، وفي جميع الأحوال لا يزال العنف ضد المرأة أمراً طبيعياً يخضع لتصورات ومفاهيم وتعبيرات المجتمعات الأبوية^(٣).

مما تجدر الإشارة إليه؛ إن الفقرة الافتتاحية من التوصية ١٩ الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة^(٤) في الدورة الحادية عشر عام ١٩٩٢ أشارت إلى أن العنف القائم على أساس النوع، هو شكل من أشكال التمييز الذي يُحبط قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرّياتها على أساس من المساواة مع الرجل^(٥)، ولا ينحصر العنف القائم على أساس النوع في شكل واحد، بل يأخذ اشكال متعددة منها:

أولاً: العنف الجسدي

يقصد به أي إيذاء جسدي مصحوب بإيذاء نفسي مثل الضرب أو اللكم أو الصّفح أو العزل في مكان غير آمن أو الحرق أو القدف بشي ما، أو البصق أو شد الشعر أو عدم تقديم المساعدة عند المرض وما في

(١) سليم سهلي، العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي تعنيف المرأة نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، برلين، ٢٠٢١، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١.

(٣) صبحي خطيب، رزمة ورشات مناهضة للعنف الجندي الرقمي، المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي، فلسطين، ٢٠١٨، ص ٧.

(٤) أنشئت اللجنة بموجب المادة (١٧) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومهمتها الأساسية هي الإشراف على الاتفاقية من حيث التنفيذ، ودراسة التقارير المقدمة من قبل الدول، إضافة إلى إعداد التقارير والتوصيات وتقييم الأداء ومتابعة تنفيذ الاتفاقية للمزيد ينظر: نهى عدنان القاطرجي، المرأة في منظومة الامم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٥) ميسون محمد عيسى، العنف ضد المرأة في المجتمع العراقي وفي ضوء قانون العقوبات العراقي النافذ، بحث مقدم الى مجلس القضاء الاعلى وهو جزء من متطلبات الترقية للصف الثالث من القضاة ، ٢٠١٠، ص ٦. ينظر أيضاً: وثيقة الامم المتحدة: (A/47/38)، ص ١.

حُكْمُهُمَا وَيَتَرْتَّبُ عَلَى الْعُنْفِ الْجَسَدِيِّ أَعْرَاضٌ مِثْلُ الْكِدْمَاتِ وَالْجُرُوحِ وَالْكَسُورِ وَارْتِجَاجِ الدِّمَاغِ أَوْ
الإجهاض، وَغَيْرِهَا^(١).

ثانياً: الْعُنْفُ الْجِنْسِي

هُوَ أَيْ فِعْلٌ أَوْ مُبَادَرَةٌ أَوْ مُحَاوَلَةٌ أَوْ تَعْلِيْقُ ذَاتِ دَلَالَاتٍ جِنْسِيَّةٍ أَوْ مُمَارَسَةِ الْأَتِّجَارِ أَوْ الْفِعْلِ الْجِنْسِيِّ
بِالْإِكْرَاهِ مَهْمَا كَانَتْ عِلَاقَةُ الْفَاعِلِ بِالضَّحِيَّةِ، وَفِيهِ إِنْتِهَاقٌ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَخَاصَّةً أَحَقُّ فِي الْحَيَاةِ وَالْحَقِّ فِي
الصِّحَّةِ، وَيَشْمَلُ الْاسْتِغْلَالَ وَالتَّحْرُشَ الْجِنْسِيَّ وَالْإِغْتِصَابَ أَوْ التَّلْفِظَ بِكَلَامٍ أَوْ تَعْلِيْقُ ذُو مَحْتَوَى جِنْسِي
وَغَيْرِهَا^(٢).

ثالثاً: الْعُنْفُ الْنَفْسِي

هُوَ أَيْ فِعْلٌ مُؤَذِّنٌ نَفْسِيًّا وَعَاطِفِيًّا، دُونَ أَنْ تَكُونَ لَهُ آثَارٌ جَسَدِيَّةٌ وَمَادِّيَّةٌ، وَيَشْمَلُ الْوَسَائِلَ اللَّفْظِيَّةَ وَغَيْرَ
الْلَفْظِيَّةَ، وَكُلَّ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَهْدِفُ الْحَطَّ مِنْ قِيَمَةٍ وَكَرَامَةِ الْأَفْرَادِ مِثْلَ مُعَامَلَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى أَنَّهَا أَقْلٌ قِيَمَةٌ مِنَ
الرَّجْلِ وَاتِّهَامِهَا بِأَنَّهَا السَّبَبُ فِي الْعُنْفِ الْمُمَارَسِ ضِدَّهَا، وَالنَّعْتُ بِالْفَظَائِسِ وَالْإِهْمَالِ وَالشُّكِّ وَالْمُرَاقِبَةِ
وَإِسَاءَةِ الظَّنِّ وَالتَّخْوِيفِ، وَإِسَاءَةِ الْمُعَامَلَةِ، وَالتَّهْدِيدِ مِمَّا يُرْغِزُ نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا وَيَجْعَلُهَا تَشْعُرُ بِأَنَّهَا شَخْصٌ غَيْرُ
مَرْغُوبٍ فِيهِ^(٣).

رابعاً: الْعُنْفُ الْاِقْتِصَادِي

عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ الْقَائِمِ بَيْنَ الْعَدِيدِ مِنَ الْبَاحِثِينَ حَوْلَ فِيمَا يُمَكِّنُ إِعْتِبَارَهُ عُنْفًا أَوْ لَا، إِلَّا أَنَّهُ
هُنَاكَ شِبْهُ إِجْمَاعٍ بَيْنَ الْبَاحِثِينَ عَلَى أَنَّ الْعُنْفَ الْاِقْتِصَادِيَّ يُعْنَى بِهِ فَرَضُ الرَّجْلِ لِسَيَادَتِهِ وَسَيْطَرَتِهِ عَلَى
مُدْخَلَاتِ الْمَرْأَةِ الْمَادِّيَّةِ وَعَدَمِ تَلْبِيَةِ حَاجَاتِ الْمَنْزِلِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالْحُرْمَانِ مِنَ الْمَوَارِدِ وَالْفُرْصِ وَالْخِدْمَاتِ^(٤).

خامساً: الْعُنْفُ الْمَجْتَمِعِي

يَقْصِدُ بِهِ الْمُمَارَسَاتُ الْمَجْتَمَعِيَّةُ التَّقْلِيدِيَّةُ الْمُؤَذِنَةُ وَالْمُتَعَلِّقَةُ بِأَعْرَافٍ وَتَقَالِيدٍ مُتَوَارِثَةٍ لِفَتْرَةٍ زَمَنِيَّةٍ
طَوِيلَةٍ وَإِنْ مُرْتَكِبُو هَذِهِ الْمُمَارَسَاتِ يُقَدِّمُونَهَا عَلَى أَنَّهَا أَصْبَحَتْ جُزْءًا لَا يَتَجَزَّأُ مِنْ عَادَاتِهِمْ وَتَقَالِيدِهِمْ الْمَقْبُولَةِ
إِجْتِمَاعِيًّا وَثَقَافِيًّا مَثَلًا: الزَّوْاجُ الْإِجْبَارِيُّ، الزَّوْاجُ الْمُبَكَّرُ، وَخِتَانُ الْإِنَاثِ، وَجَرَائِمُ الشَّرْفِ، وَغَيْرِهَا^(٥).

(١) الفرحاتي السيد محمود، العجز المتعلم : سياقاته وقضاياها التربوية والاجتماعية ، مكتبة أنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٠٢.

(٢) حنان طرشان وسليم سهلي. مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.

(٣) عالية أحمد ضيف الله، العُنْفُ ضِدَّ الْمَرْأَةِ بَيْنَ الْفَقْهِ وَالْمَوَاقِفِ الدُّوَلِيَّةِ، دَارُ الْمَأْمُونِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، عَمَانَ، الْاِرْدَنِ، ٢٠١٠، ص٢٧.

(٤) شيماء فاضل حمودي وعلي الموس الخزعلي، تجليات العُنْفِ ضِدَّ الْمَرْأَةِ فِي الْاِدْبِيْنِ الْاِسْرَائِيلِي وَالْعَرَبِي، دَارُ أَمْجَدِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، عَمَانَ، الْاِرْدَنِ، ٢٠١٩، ص٢٢٣.

(٥) حنان طرشان وسليم سهلي، مصدر سبق ذكره، ص٢١١.

بناءً على التّفْسيم السّابق؛ من ألهم معرفة إن أشكال العُنف قد تظهر مُتداخلة وليس بالضرورة أن كُلّ نوع يُظهر بشكل مُستقل، فحرمان الفرد من العمل بالإكراه، يعد شكّل من أشكال العُنف الجنديّ وهو العُنف الاقتصاديّ، ولكنّه يحمل في طيّاته أشكالاً أخرى من العُنف وهو العُنف الأنفسيّ، وكذلك العُنف الجسديّ كالضرب والحرق تُكون آثاره النفسية أشدّ إيلاماً من العُنف الجسديّ.

الفرع الثالث

الفجوة النوعية بين الجنسين

يقصد بالفجوة؛ الفراغ أو الممتنع أو الفرق بين شيئين، ويقصد بالفجوة النوعية الفوارق بين جنسين أو نوعين من جنس واحد أو الفارق بين أبناء النوع الواحد، وتعرّف الفجوة النوعية بحسب الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بأنها الفرق بين القيمة النسبية للنساء من القيمة النسبية للرجال لخاصية معينة، وإن الفجوة النوعية تشمل كلّ أنواع التمييز بين الجنسين في شتى مجالات الحياة^(١). وتعدّ الفجوة النوعية بين الجنسين في جميع المجالات إحدى قضايا النوع الاجتماعي لأنّ التمييز بين المرأة والرجل هي قضايا تظهر نتيجة عدم المساواة بين كلا الجنسين واختلاف أدوار والفرص والمسؤوليات والإمكانيات، ممّا يؤثر سلباً على عملية تمكين المرأة من الموارد والقوة والمشاركة في اتخاذ القرار على جميع المستويات^(٢)، وقد اعتمدت كلّ التقارير الفجوة النوعية التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي^(٣) أربع مجالات لقياس الفجوة النوعية بين الجنسين في العديد من دول العالم والتي تتمثل بالتعليم، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والمشاركة والفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي، ويتم احتساب فجوة النوع بالطريقة الآتية:

الفجوة النوعية = $\frac{\text{عدد الإناث في خاصية معينة}}{\text{عدد الرجال في خاصية معينة}}$ ، فإذا كانت نتيجة حساب الفجوة النوعية موجبة فهنا هي لصالح الذكور، وعلى العكس من ذلك، عندما تكون النتيجة سالبة فهي لصالح الإناث، وإذا كانت النتيجة صفر فإن ذلك يعني عدم وجود فجوة نوعية بين الجنسين^(٤). وإن من أهم مجالات الفجوة النوعية هي:

(١) مريم عبد الهادي أكوش، تحليل جغرافي لفجوات النوع الاجتماعي في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٢٣.

(٢) طوفان سطاتم حسن، التباين المكاني للفجوة النوعية في التراكيب السكانية بمدينة التون كوبري، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، بغداد، العدد ٢٦، ٢٠١٦، ص ٣٢٦.

(٣) منتدى الاقتصاد العالمي: مؤسسة إقتصادية دولية مستقلة، هدفها تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات العولمة، وهي تعمل بالتعاون مع الأكاديميين، وممثلي الحكومات والمنظمات والشركات الدولية ووسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية. ينظر: رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في مؤشرات العالمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٧-٤٨.

(٤) مريم عبد الهادي أكوش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

اولاً: الفجوة النوعية في التعليم

يُعد القضاء على الفجوة النوعية في التعليم الأساس، والارتقاء بجودة التعليم وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، أحد أهداف التنمية العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما خلصت العديد من الدراسات والأبحاث إلى وجود ارتباط بين مستوى تعليم الأم وارتفاع المستوى الصحي للأطفال، حيث إن الأمهات غير المتعلّقات أكثر عرضة لسوء التغذية، ويتناولن العقاقير أثناء الحمل أكثر من المتعلّقات ممّا يؤدي إلى انخفاض وزن المواليد وتعرضهم لخطر الوفاة، فكلما ارتفع مستوى تعليم الأمهات زاد الوعي الصحي وانخفض معدل الوفيات من الأطفال^(١). وقد أسهمت المؤتمرات الدولية إسهامًا كبيرًا في زيادة وعي المجتمع العالمي بقضايا التفاوت بين الجنسين، وأصبح تحسين مستوى تعليم الإناث هدفًا اجتماعيًا مهمًا في الدول النامية وسعت الدول إلى تطويرها كما ونوعًا، بل وأصبح تعليم الإناث أولوية دولية^(٢). وعلى الرغم من أن بعض الدول صادقت على اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في التعليم النافذة عام (١٩٦٢)^(٣)، إلا أنها اتخذت خطوة إضافية تمثلت في إدراج الحق في التعليم دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي أو المساواة في الحقوق دون تمييز في دساتيرها، ومن هذه الدول؛ جزر القمر، والكويت، وليبيا، والعراق، وتونس، والجزائر، وفلسطين وقطر وسوريا ومصر والصومال والمغرب واليمن، في حين أنّ هناك بلدان عربية لم تُصدّق على الاتفاقية^(٤).

ثانياً: الفجوة النوعية في مجال الصحة

تعد الصحة من أهم أولويات ديمومة حياة الإنسان، وقد وجهت مجموعة عمل تحقيق أهداف الالفية^(٥) الحكومات بضرورة وضع في أعلى سلم أولوياتها السياسات والبرامج التي تشجع على إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، والمعالجة والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً، والإنجاب الآمن وكذلك تجهيز مراكز هذه الخدمات بالأخصائيين والعاملين الصحيين، ومن واجب الحكومات توفير العناية الصحية، لضمان توفير المنفعة المتساوية للرجل والمرأة فكلهما بحاجة إلى العناية الصحية وتحقيق المساواة الفعلية من خلال تمكين المرأة في الوصول إليها وخاصة إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية التي تُوفّر العناية الإنجابية الطارئة

(١) طوفان سطم حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

(٢) ربيعة سليم حمود، تعليم الإناث بالدول العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥١.

(٣) اتفاقية معتمدة من المؤتمر العام لليونسكو في (١٩٦٠-١٢-١٤) والنافذة المفعول في (١٩٦٢-٥-٢٢). للمزيد ينظر: كمال سعدي مصطفى، حقوق الانسان ومعاييرها الدولية، دار دجلة، عمان، ٢٠١٠، ص ١١٧.

(٤) وثيقة الأمم المتحدة، (E/ESCWA/SD/2019/4)، ص ٨١.

(٥) وهو فريق عمل عالي المستوى تم الاعلان عن انشاءه في سبتمبر ٢٠٠٨ المعنى بالتمويل المالي الدولي المبتكر للأنظمة الصحية التي تعاني من نقص وضعف التمويل، وضعفها مما أدى الى أعاقه تحقيق اهداف الإنمائية الالفية في المجال الصحي في الدول منخفضة الدخل. ينظر: روبرت فريات وآخرون، تمويل النظم الصحية لتحقيق الأهداف الإنمائية الالفية الصحية في بلدان منخفضة الدخل، بحث منشور في مجلة (ELsevier)، المجلد ٣٧٥، العدد ٩٧١٢، هولندا، ٢٠١٠، ص ٤١٩.

في حال حدوث أي تعقيدات مفاجئة تُهدد حياتها لخصوصية الدور الذي تقوم به المرأة ومسؤولياتها المختلفة عن الرجل ونقص ذلك الحمل والولادة والرضاعة ورعاية الأطفال وتربية الأولاد، ويستلزم ذلك من الحكومات أن تتخذ الإجراءات الكفيلة لتمكين المرأة بالتهوض بهذه المهام وتتمتع بقدر كافي من الرعاية الصحية والانجابية^(١).

ثالثاً: الفجوة النوعية في النشاط الاقتصادي

تعد زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتواجدها في قوة العمل ذات أهمية كبيرة ليس فقط لتقليل مستويات فقرها، بل وكخطوة مهمة من أجل رفع الدخل الأسري وتشجيع التنمية الاقتصادية في الدولة ككل، وتوجه المخططات العامة للتباينات النوعية على تأكيد أهمية الدور الاقتصادي للمرأة في تحديد أوضاعها في العديد من الميادين والأنشطة، كما وأظهرت الدراسات إن هناك علاقة إيجابية بين مشاركة المرأة في قوة العمل وانخفاض معدل وفيات الأطفال وتحسين الوضع الصحي لهم، بالإضافة إلى تدعيم رؤيتها في اتخاذ بعض القرارات الأسرية^(٢).

رابعاً : الفجوة النوعية في المجال السياسي

احتلت قضية اللامساواة النوعية عامة والسياسية خاصة مكاناً بارزاً في الدراسات التحليلية السياسية والاجتماعية^(٣). ففي مجال المشاركة السياسية؛ فإن هناك فجوة جنديرية واسعة وفوارق في النوع في المشاركة السياسية في معظم فترات التاريخ الإنساني، فالنظم القانونية سابقاً كانت تضع قيوداً على ممارسة المرأة للحقوق السياسية، من المعروف إن المرأة لم تتمتع بحق التصويت إلا مع العقد الثاني من القرن العشرين ليس بسبب إفتقارها للتأهيل العلمي أو أنها أقل في المستوى الذهني من الرجل بل بسبب فُرون من التمييز ضدّهن في جميع المجالات، ومما لا شكّ فيه إن المرأة العربية حققت تقدماً ملحوظاً من حيث الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية منها المشاركة في الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية والمحلية، وكما تزايد وجودها على أعلى المستويات التنفيذية في الدول العربية، إذ حققت وجود المرأة العربية تقدماً كبيراً في المجالس النيابية في الألفية الجديدة، فمثلاً ارتفع في العراق إلى الثلث وانخفض وجود الرجال إلى الثلثين وتلتها في ذلك تونس بنسبة تقل عن الربع للنساء وتلتها كل من موريتانيا والسودان، ويعود سبب ارتفاع نصيب المرأة النسبي في هذه الدول إلى نظام الحصة، وإن انخفاض تمثيل النساء في المجالس النيابية في بعض الدول يعود إلى القيم والتقاليد المحافظة والسائدة بين النساء والرجال، أمّا على مستوى المناصب

(١) المعهد الدولي لحقوق الانسان، عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق، كلية الحقوق بجامعة دي بول، ٢٠٠٦، ص ١١٥.

(٢) طوفان سطاتم حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.

(٣) أمال عبد الحميد وآخرون، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٨٩.

الوزارية ، فقد أصبح تواجد المرأة مألوفاً في معظم الدول باستثناء المملكة العربية السعودية ، ولكن الإقرار للمرأة بالحقوق السياسية لا يعني وجود المرأة بفاعلية في مراكز صنع القرار ، ففي بعض الأحيان يكون تواجدها في معظم الهيئات والمؤسسات والأحزاب السياسية تواجداً هامشياً ، حيث إن تمكين المرأة في السياسات وتقليل فجوة النوع تواجه صعوبات كثيرة فهو لا يستند إلى تأييد مجتمعي ، ولا إلى قناعة حقيقية به ، فهناك فجوة النوع بين الرجال والنساء في معظم المجتمعات والثقافات وخاصة في مجتمعنا العربي وفي جميع المجالات^(١) . ويقودنا ما سبق الى ضرورة تمكين المرأة سياسياً ، وضمان وصول المرأة مواقع صنع القرار لأن ذلك كما ذكرنا سابقاً يسهم في سد ثغرات القوانين المجحفة بحق المرأة ، ويعزز فرص إلغاء التمييز ضدها ، ويوسع نطاق الحماية القانونية للنساء ووصولهن إلى المواقع السياسية.

المطلب الثالث

إدماج النوع الاجتماعي (الجندر)

يعد إدماج النوع الاجتماعي بمثابة هدف وغاية من أجل بناء مجتمع يتميز بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، وأن إستراتيجية وعملية إدماج النوع الاجتماعي تتطلب الفهم الواضح للمفهوم ، لذا سنعمل على بيان مفهوم إدماج النوع الاجتماعي في الفرع الأول ، ومن ثم الإشارة إلى أهميته وأهداف إدماج النوع الاجتماعي في الفرع الثاني ، وبيان متطلبات وآليات إدماج النوع الاجتماعي (الجندر) في الفرع الثالث وكما يلي :

الفرع الأول

مفهوم إدماج النوع الاجتماعي (الجندر)

تُبرز أهمية الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) من قدرته على تحديد القضايا والمشكلات المتعلقة باختلاف أدوار الجنسين ، كما تحددتها الثقافات والمجتمعات المختلفة ، وكذلك محاولة تحليل الأسباب وتقييم الاختلافات في وضع الرجل والمرأة ، لأن تجاهل مثل هذه الحقيقة والمثلية باختلاف أدوار الجنسين (الأدوار الجندرية) والمسؤوليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ، يؤدي إلى عدم الإدراك ونقص الوعي بالسياسة والخطط والتشريعات وجميع البرامج التي تؤثر على أدوار واحتياجات الرجال والنساء على حد سواء ، إذ يحتاج كلا الجنسين إلى وعي جماعي ومشترك بأهمية حقوقهم والمشكلات التي يواجهونها ووجود التمييز ضد المرأة ومناقشة ذلك بطريقة جماعية بحيث يؤدي إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى وجود هذا الاختلاف و التمايز ، وتوضيحها وإيجاد الحلول لها ، لذلك تُبرز أهمية الوعي المفاهيمي بالنوع الاجتماعي ودراسة العلاقات الجندرية بين الجنسين وسماتها وأبعادها ، لأنه سيساعد في إيجاد وسائل وطرق للتحرك نحو

(١) إبتسام الكتبي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٣-١٨٤ .

المساواة وتكافؤ الفرص وحياة أفضل للجميع، كما يساهم في اكتساب آفاق فكريّة جديدة تقوم على مشاركة بين المرأة والرجل ويزودنا هذا المفهوم بالآيات يُمكننا اعتمادها واستخدامها في قضايا النوع الاجتماعي، والسعي لتحقيق المساواة الجندرية والتعامل مع الجندر هو المعيار في عملنا وحياتنا اليومية والمستقبلية إذ يتم فيه مراجعة العمل ومراقبته وتقييمه بحيث يتم فهم النتائج والاحتياجات على هذا الأساس، لذا فإن إدماج مفهوم النوع وإدراجه في جميع المؤسسات مهم جداً إذ لا يخلو أي موضوع من البعد الجندري^(١).

يُشير مفهوم إدماج النوع الاجتماعي؛ إلى الاهتمام باحتياجات الرجل والمرأة في المؤسسات والمجتمع وذلك من خلال دمجها بالسياسات والخطط والتشريعات والممارسات لضمان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات وعلى جميع المستويات وإيقاف التمييز المبني على أساس الجنس في جميع المجالات كالعَمَل والتَّعليم وغيرها^(٢)، وقد انتشر هذا المصطلح بعد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، وتم تبنيه بشكل كبير من قبل المؤسسات الدولية وتم التصديق على إدماج النوع الاجتماعي من قبل الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٧، وقد ألزمت جميع الدول والكيانات الداخلة في الأمم المتحدة بمراعاة منظور النوع الاجتماعي في برامج عملها^(٣).

يعد إدماج النوع الاجتماعي أداة للتغيير الاجتماعي، فهو استراتيجية وعملية تجعل لاهتمامات الرجال والنساء بُعداً أساسياً في تصميم البرامج والسياسات وتطبيقها ومراقبتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يستفيد كل من النساء والرجال على قدم المساواة، بوضع حدٍ لعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين^(٤).

ويعرفه البعض الآخر؛ بأنه إدماج المساواة النوعية بين الرجل والمرأة بشكل مُنظّم في جميع السياسات والبرامج والخطط والنظم والهيكل والمشروعات والعمليات، وفي جميع ثقافات الدول ومنظّماتها، ويسعى إدماج النوع للكشف عن التحيّز النوعي الموجود داخل المؤسسات والأنظمة والهيكل القائمة مقصوداً كان أم غير مقصود، ويسعى لإزالة هذا التحيّز، وهو اقتراب يُساعد في صناعة سياسات وبرامج تخدم النساء والرجال بشكل مُساوي^(٥).

(١) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٢) معتصم تركي الضلاعين، الجندر فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢١، ص ١٨.

(٣) ابتسام الكتبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٤) فاكية سقني، التمكين من حقوق الانسان متطلباته وموانعه في الوطن العربي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٠، ص ٣٠٠.

(٥) ابتسام الكتبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

ويعرف أيضاً؛ بأنه الاستراتيجية العالمية لتعزيز المساواة الجندرية وينطوي إستراتيجية الإدماج على ضمان أن تكون المنظورات الجنسانية والمساواة بين الجنسين محور جميع الأنشطة والبرامج والبحوث ووضع السياسات وتخصيص الموارد وكذلك التخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع . ويعني ذلك أن تتمحور كل المشاريع والسياسات والبرامج والأخط التي تضعها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وحتى الأبحاث والحوارات حول منظور النوع الاجتماعي (الجنر)^(١).

ويشير مفهوم إدماج النوع الاجتماعي؛ أيضاً إلى تحليل أثر التشريعات والسياسات والبرامج على المرأة والرجل في جميع المراحل والمستويات، ويسعى دمج مفهوم النوع الاجتماعي، إلى وضع المرأة والرجل واحتياجاتهم كعنصر أساسي في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يستفيد كل من المرأة والرجل بشكل متساوي أن هدفه النهائي هو تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية^(٢).

إن مفهوم إدماج النوع الاجتماعي مفهوم حديث ورد ذكره في النصوص الدولية باعتباره وسيلة لمناصرة المرأة وقد نوقش المفهوم في المؤتمر الرابع للمرأة عام ١٩٩٥، وتم تأييد إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي (الجنر) علناً في منهاج عملها، ومُنذ ذلك الحين عملت معظم الدول والمنظمات على تحديد إستراتيجية عملها وذلك من خلال التحول من منهجية تمكين المرأة إلى منهجية المساواة الجندرية، لأن المنهجية الأخيرة تُخاطب المجتمع ككل، ولا يتم حصرها في فئة معينة وهي المرأة، مما يؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية للجنسين وتمكين المرأة والرجل من المشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم والمشاركة في صنع القرار وتحسين أوضاع النساء وتمكينهن وبالتالي تحسين العلاقات بين أفراد المجتمع، لذا ينبغي على الحكومات والجهات المعنية أخذ سياسة إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع برامجها وخططها وسياساتها والتحقق من نتائجها على الرجل والمرأة قبل اتخاذ القرارات^(٣). كما ألزمت الحكومات نفسها بإدماج فعلي لبعد النوع الاجتماعي في جميع مؤسساتها وسياساتها وخططها وصنع القرار ومن ثم تكليف آلياتها الوطنية لكي تكون بمثابة وحدات مركزية لتعميم المنظور الجندري في كل البرامج والمؤسسات. وكما قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مسؤولة وتكون بمثابة مستشارة خاصة في قضايا الجنر تُشرف على إدماج بُعد النوع في جميع أعمال الأمم المتحدة^(٤).

(١) كاميليا حلمي محمد، المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) نورة خليفة السويدي، إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والموازنات في دولة الإمارات العربية دليل ارشادي حول المنهجيات والأدوات، الاتحاد النسائي العام، الإمارات العربية، ٢٠١٨، ص ٢٠-٢٦.

(٣) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٤) رائد جميل عكاشة ومُنذر عرفات زيتون، الأسرة المسلمة في ظل التغييرات المعاصرة، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٥، ص ٤٤٧.

وفي ذات السياق، فقد أولت المنظمات والحركات النسوية اهتمامًا خاصًا بمفاهيم النوع الاجتماعي، إذ نفذت العديد من الندوات والدورات التدريبية والتثقيفية التي تستهدف تعميق مفاهيم النوع الاجتماعي وتعمق المعرفة بالأدوار الاجتماعية الجندرية لكل من المرأة والرجل، وتغيير الصورة النمطية والتقليدية لأدوار المرأة والرجل، ونفذت برامج متعددة لإدماج مفاهيم النوع الاجتماعي (الجنـدر) في مختلف المجالات ومن ضمنها على سبيل المثال برامج لإدماج النوع الاجتماعي في مهارات القيادة والتخطيط وفي مجال العمل والتعليم^(١).

الفرع الثاني

أهمية وأهداف إدماج النوع الاجتماعي

سنتناول في هذا الفرع أهمية عملية إدماج النوع الاجتماعي (الجنـدر) من جهة، والهدف من ذلك من جهة أخرى وفقاً للآتي :

أولاً: أهمية إدماج النوع الاجتماعي

تُبْرز أهمية عملية إدماج النوع الاجتماعي في أنه يؤدي إلى إزالة السلطة الأبوية المطلقة مما يجعل الأسرة متكافئة يسودها الاحترام والعدالة وتغيير العادات والممارسات الضارة بالمرأة والمفاهيم الخاطئة والقوانين والممارسات الإدارية التي من شأنها أن تعيق تطور المرأة وأنقاص حقوقها وتغيير أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال لتعميم المساواة بين الجنسين ، كما تصبو عملية إدماج النوع الاجتماعي إلى خلق علاقة متكاملة بين الرجال والنساء، فكل واحد منهما يكمل الآخر ويشكلان أساساً لبناء المجتمع^(٢).

ومن هذا المنطلق فإن إدماج النوع الاجتماعي يتضمن كلا الجنسين (الرجال والنساء) على حد سواء، فهو يضمن الاستثمار الكامل للقوى البشرية في المجتمع وأن ذلك خلافاً لما قد يتبادر إلى أذهان السامعين، في أن عملية إدماج النوع الاجتماعي تتعلق بالمرأة وحدها، بل هي تتعلق بالرجل أيضاً بالقدر نفسه، وبالتالي فإن النجاح في إدماج النوع يعني النجاح في النهوض بالمرأة والرجل معاً ، وضمان تمتعهم بفرص متكافئة وعادلة تكفل اكتشاف إمكاناتهم وقدراتهم وتنميتها وتوظيفها إلى أقصى درجة ممكنة، كما يضع الأفراد في قلب عمليات رسم السياسة وصنع القرار من خلال تأكيده على المشاركة العادلة للنساء والرجال في مختلف المجالات والمستويات وبالتالي يؤدي إلى توسيع إمكانية ممارسة الحكم الجيد والرشد من خلال مساهمة ومشاركة جميع الأفراد في تشكيل الحكومات وعدم استبعاد أي فئة منهم من المشاركة أو

(١) الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن، الرهان على المعرفة: مداوات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦، ص ٣٢٧.

(٢) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

المساهمة أو جعل تمثيلهم يكون بصورة شكلية بذلك تكون عملية الإدماج كفيلاً بتقليل هذا الخلل في تشكيل الحكومات، واعتماد موازنات مستجيبة ومراعية لقضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، مما يعني أن الحكومة تُعبّر عن كلا الجنسين وخاصة النساء المغيّبات والمحرومات من التمثيل، ومن ثم فإن إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات المجتمع ينقل الأفراد من كلا الجنسين من مجال الانتظار السلبي، إلى مجال المبادرة الإيجابية والفعل والإنجاز؛ مما يجعلهم أكثر وعياً بالمعوقات والمشكلات التي تعترض سبيلهم، وجعلهم أكثر قدرة على تحمّل المسؤوليات واتخاذ القرارات المهمة التي لها التأثير في حياتهم وحيات مجتمعاتهم لما لذلك من آثار على أدوارهم ومكاناتهم، كما يجعل من قضية العدالة بين الجنسين قضية مركزية وفي صلب اهتمامات المجتمع ككل^(١).

ثانياً: أهداف إدماج النوع الاجتماعي

يُمكن تلخيص أهم أهداف إدماج النوع الاجتماعي بالآتي :

- ١- تهدف عملية إدماج النوع الاجتماعي بصفة عامة إلى الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي عند إعداد السياسات والبرامج والخطط وتحديد أهدافها والتعرّف على احتياجات كافة الفئات، وفي جميع المجتمعات من أجل الوصول إلى احتياجات الفئات المهمشة والعمل على تلبيةها وربطها باليات صنع القرار^(٢).
- ٢- إعداد الخطط والبرامج والمشروعات التنموية المتضمنة لمطالبات واهتمامات واحتياجات وأولويات النوع الاجتماعي وتوفير المعلومات والإحصاءات المصنّفة وفقاً للنوع الاجتماعي، وذلك بهدف تحليلها والوقوف على أسباب المشكلات التي تُعوق تحقيقها وكذلك التعرّف على حالات عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والعمل على مواجهتها^(٣).
- ٣- يعمل إدماج النوع على تقليص الفجوات النوعية بين الرجال والنساء وخاصة فيما يتعلق بالأدوار والاحتياجات ولتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها من توفير القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق نجاح في تلك المشاركة وبصورة خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتأهيل والتدريب وإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووضع نظام كفؤ لمتابعة وتقييم الأداء أولاً بأول لتحقيق الغايات المرسومة^(٤).

(١) خالد سليمان، إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الأردن ، عمان، ٢٠١٠، ص ٢١-٢٣.

(٢) نجلاء محمد العادلي، دراسة توثيقية تضمين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (تجربة مصرية)، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

(٤) نيكوليان واسينار، إدراج النوع الاجتماعي في منظمات غير الحكومية، أعداد: نيوتوروك لورنينيم، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ١١.

٤ - تَهْدَفُ إِلَى مُشَارَكَةِ كُلِّ فِئَاتِ الْمَجْتَمَعِ لِلِاسْتِفَادَةِ مِنَ الْبَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ، وَإِتَاحَةِ الْفُرْصِ الْعَادِلَةِ لِلْجِنْسَيْنِ فِي صُنْعِ وَاتِّخَاذِ الْقَرَارِ وَالتَّأَكُّدِ مِنْ تَوْفِيرِ التَّمْوِيلِ اللَّازِمِ لِمَشْرُوعَاتِ وَخَطَطِ الْمَتَضَمَّنَةِ لِإِحْتِيَاجَاتِ وَأَوْلَوِيَّاتِ النَّوعِ الْاجْتِمَاعِيِّ بِالإِضَافَةِ إِلَى مُتَابَعَةٍ وَتَقْيِيمِ جُهُودِ إِدْمَاجِ النَّوعِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي جَمِيعِ الْمَرَاكِلِ وَعَلَى جَمِيعِ الْمَسْتَوِيَّاتِ وَتَوْثِيقِ وَنَشْرِ جُهُودِ إِدْمَاجِ النَّوعِ، وَتَبَادُلِ الْخُبْرَاتِ وَالتَّجَارِبِ فِي مَجَالِ إِدْمَاجِ النَّوعِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَإِحْدَاثِ تَغْيِيرِ مُجْتَمَعِيٍّ مِنْ حَيْثُ السُّلُوكِ وَالْقِيَمِ وَكَذَلِكَ التَّنَشِئَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ^(١).

خلاصة القول؛ إن إدماج قضايا الجنسين في البرامج والسياسات الرئيسية يهدف إلى النظر بشكل وافٍ في احتياجات ومشاكل النساء والرجال والأولويات التي يحددها في البرامج والخطط والسياسات، وضمان فرص متكافئة لهما من أجل تحديد الأولويات والأهداف والمشاركة فيها والاستفادة منها، وهذا يتطلب وعياً بقضايا المرأة والرجل، ويمكن أن يساهم هذا الإدماج في تحقيق المساواة بين الجنسين بحيث يتمتع كلاهما بالحقوق والفرص المتكافئة ويمكنهما الاستفادة على قدم المساواة من البرامج والخطط التنموية، وعندئذ تصبح المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي فاعلة وقابلة للتطبيق.

الفرع الثالث

متطلبات وآليات إدماج النوع الاجتماعي (الجنس)

إن دمج النوع الاجتماعي أصبح أمراً ضرورياً وحتماً في المجتمعات، ولم يعد مجرد شعارات يُنادي بها البعض، وإن عملية إدماج النوع الاجتماعي هذه تتطلب توافراً بعض المتطلبات والآليات لتحقيقها، لذا سنتناول متطلبات إدماج النوع الاجتماعي من جهة، ومن ثمّ آليات إدماج النوع الاجتماعي (الجنس) من جهة ثانية وكما يلي:

أولاً: متطلبات إدماج النوع الاجتماعي

يمكن تلخيص متطلبات إدماج النوع الاجتماعي بما يلي:

١- إن إدماج بُعد النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والخطط والاستراتيجيات يتطلب إجراء دراسة معمقة حول أوضاع المرأة في جميع الجوانب وخاصة ما يتعلق بفقير المرأة وتعنيفها من أجل الوقوف على أدوار المرأة وتلبية احتياجاتها ومن ثمّ سبل تحقيقها، فالمرأة تتشارك على قدم المساواة مع الرجل في تلك الخطط والبرامج، ولكنها تحصل على نصيب أقلّ وغير عادل من المزايا والامتيازات والخدمات لأنّ هناك إغفال للعلاقات النوعية في عمليات التخطيط والتنفيذ^(٢).

(١) نجلاء محمد العادلي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٢) محمد صدق أسماعيل، حقوق عربية ضائعة: قراءة في قضايا اجتماعية معاصرة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠٥.

٢- يَتَطَلَّبُ عَمَلِيَّةُ إِدْمَاجِ النَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي السِّيَاسَاتِ الْعَامَّةِ وَالْمَجْتَمَعِ أَنْ تَتَوَفَّرَ إِدَارَةٌ سِيَاسِيَّةٌ وَالنَّزَامُ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ الْمَسَاوَاةِ وَالْعَدَالَةِ فِي النَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ وَعَلَى أَعْلَى الْمَسْتَوِيَّاتِ وَفِي جَمِيعِ الْمَجَالَاتِ مِنْ خِلَالِ تَضْمِينِ مَنْظُورِ النَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ وَوَضْعِ السِّيَاسَاتِ فِي كَافَّةِ الْوِزَارَاتِ وَالْإِدَارَاتِ وَالْمَوْسَّسَاتِ الْحُكُومِيَّةِ وَغَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ وَخَاصَّةً الْمَعْنِيَّةِ بِالتَّعْلِيمِ وَالِاِقْتِصَادِ وَالْعَمَلِ وَالتَّخْطِيطِ التَّنْمُوِيِّ، وَسِيَاسَاتِ الْعَامِلِينَ وَالْإِدَارَةَ، وَالشُّؤُونَ الْقَانُونِيَّةَ وَالدُّسْتُورِيَّةَ (١).

٣- تَوْفِيرُ الْآلِيَّاتِ الْوِطْنِيَّةِ لِلنُّهُوضِ بِوَأَقْعِ الْمَرَاةِ وَبِمَعْمَلِيَّةِ إِدْمَاجِ النَّوعِ مِنْ خِلَالِ إِدْمَاجِ مَشْكَلَاتِ قَضَايَا النَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي الْإِسْتِرَاتِيَجِيَّاتِ وَالْخَطَطِ الْوِطْنِيَّةِ وَإِنْشَاءِ وَحَدَاتِ لِمُعَالَجَةِ قَضَايَا النَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ وَتَكَافُؤِ الْفُرْصِ لِكُلِّ الْجِنْسَيْنِ دَاخِلِ الْمَوْسَّسَاتِ الْحُكُومِيَّةِ، وَتَوَافُرِ مُجْتَمَعِ مَدَنِي نَاجِحٍ وَمَسْتَقَلٍّ لِمَا لِهَذَا الْمَجْتَمَعِ مِنْ دَوْرٍ مُهِمٍّ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْعَبَهُ فِي تَحْقِيقِ الْمَسَاوَاةِ لِلنَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ، وَتَوْفِيرِ الْمَوَارِدِ وَالْمَوَادِدِ الْمَالِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ مِنْ أَجْلِ دَعْمِ السِّيَاسَاتِ الْمَقْرَّرَةِ وَتَحْدِيدِ مَرَاكِزِ الْمَسْئُولِيَّةِ أَوْ الْجِهَاتِ الْمَسْئُولَةِ عَنِ إِدْمَاجِ قَضَايَا النَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ وَتَنْفِيذِ السِّيَاسَاتِ وَالْخَطَطِ وَالْبُرَامِجِ وَالْمَشَارِيحِ فِي مُخْتَلَفِ الْهَيْئَاتِ وَالْمُنْظَمَاتِ وَالْمَوْسَّسَاتِ وَكَمَا يَجِبُ أَنْ يَتَوَفَّرَ إِطَارٌ دُسْتُورِيٌّ وَتَشْرِيْعِيٌّ مُوََاتِي لِلنَّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْإِتْرَامِ بِالْإِتْفَاقِيَّاتِ الدَّوْلِيَّةِ مِثْلَ إِتْفَاقِيَّةِ الْقَضَاءِ عَلَى جَمِيعِ أَشْكَالِ التَّمْيِيزِ ضِدَّ الْمَرَاةِ (سِيدَاو) عَامَ ١٩٧٩، وَإِعْلَانِ مِنْهَا جِيْنِ ١٩٩٥ وَغَيْرِهَا (٢).

٤- الْإِهْتِمَامُ بِقَضَايَا النَّوعِ الَّتِي تُنْأَرُ فِي الْمَجْتَمَعِ مِنْهَا؛ الْفُجُوةُ النَّوعِيَّةُ فِي التَّعْلِيمِ وَالصِّحَّةِ وَقَضَايَا الْعُنْفِ ضِدَّ الْمَرَاةِ وَقَضَايَا التَّمْيِيزِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرَاةِ وَخَاصَّةً فِي مَجَالَاتِ الْعَمَلِ وَالسِّيَاسَةِ، وَتَوْضِيحِ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالْمَرَاةِ، وَتَصْحِيحِ الْمَفَاهِيمِ الْخَاطِئَةِ وَالْمَعْتَقَدَاتِ الشَّائِعَةِ مِنْهَا؛ أَنَّ جَمِيعَ أَرْبَابِ الْأَسْرِ هُمْ رِجَالٌ رَغْمَ أَنَّ هُنَاكَ أَلْعَدِيدَ مِنَ الْأَسْرِ تُعَوْلَهَا إِمْرَاةٌ وَهِيَ رَبِيَّةُ الْأَسْرِ، وَكَذَلِكَ الْإِهْتِمَامُ بِمَفْهُومِ مُشَارَكَةِ النَّوعِ وَإِدْخَالِهِ فِي الْبُرَامِجِ وَالنَّدَوَاتِ وَالْمَشَارِيحِ وَالْخَطَطِ فِي الْبُرَامِجِ الْمَوْسَّسَاتِ الْحُكُومِيَّةِ وَغَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ وَمِنَاهِجِ الدَّرَاسِيَّةِ مِنْ أَجْلِ تَعْدِيلِ الْمَفَاهِيمِ وَالسَّلُوكِيَّاتِ الْخَاطِئَةِ إِتْجَاهَ حُقُوقِ الْمَرَاةِ فِي التَّعْلِيمِ وَفِي مُخْتَلَفِ الْمَجَالَاتِ وَتَوْعِيَةِ الرَّجُلِ بِمُشَارَكَةِ الْمَرَاةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ بِيُولُوجِيَا فِقْطٌ وَلَكِنَّهُمَا مِنْ النَّاحِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ عَلَى قَدَمِ الْمَسَاوَاةِ كَبَشَرٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤَدِّيَ نِتَاجُ جُهُودِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَشَارَكَةِ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ (٣).

٥- الْإِهْتِمَامُ بِالْخَطَطِ النَّوعِيَّةِ فِي مَجَالَاتِ تَوْعِيَةِ الْمَرَاةِ الْمُخْتَلَفَةِ وَالْمُتَعَلِّقَةِ بِقَضَايَاهَا سِوَاءِ الصِّحَّةِ مِنْهَا لِتَعْرِيفِهَا بِأَسَالِيْبِ الْوَقَايَةِ وَالْعِلَاجِ وَتَنْظِيمِ الْأَسْرِ، وَالتَّعْلِيمِيَّةِ لِمَحُو أَمِيَّتِهَا الْمَعْرِفِيَّةِ وَالتَّنْفَاقِيَّةِ، وَالْبَيْبِيَّةِ لِزِيَادَةِ فَاعِلِيَّتِهَا فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى التَّنْشِئَةِ وَعَلَى صِحَّتِهَا وَصَحَّةِ أَسْرَتِهَا نَفْسِيًّا، وَالتَّرْبُويَّةِ لِمُسَاعَدَتِهَا فِي تَنْشِئَةِ أُسْرَةٍ

(١) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣) عواطف عبد الرحمن، الصحفيات والاعلاميات العربيات، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٩، ص ٩٨-٩٩.

صالحة متوازنة، والسياسة لزيادة مشاركتها وتفعيل دورها في الحياة السياسية، والاقتصادية لجعلها امرأة مُنْجِبة وترشيد سلوكياتها الاقتصادية، والغذائية لموائمة مواردها مع مُتطلّبات واحتياجات الأسرة من الغذاء الصحيّ والسليم وبيان أهمّ عناصره في حُدود دَخْل الأسرة، والوجدانية من خلال بيان الأساليب السليمة التي تجعلها تُساهم في تجميل منزلها أو طريقة ملبسها أو التّعامل مع زوجها ولكن بصورة واقعية غير مُبالغ فيها وفي الإطار الواقعيّ الذي تحتاجه المرأة بِالْفِعْل في المجتمع^(١).

ثانياً: آليات إدماج النوع الاجتماعيّ

تتطلب عملية إدماج النوع الاجتماعيّ (الجنس) انتهاج بعض الأدوات أو الآليات لتحقيقها ومن أهم

هذه الآليات هي:

١- التّحليل الجنديّ: يقصد بتحليل النوع الاجتماعيّ؛ دراسة العلاقات المتداخلة بين كلا الجنسين (الرجل والمرأة) في مجتمع مُعيّن، بهدف تحديد الثغرات والفجوات وفهم التباين بين الجنسين في الأدوار والظروف والاحتياجات الحياتية، وحرية الوصول والتحكّم في الموارد، والمشاركة واتخاذ القرار، وإنه يُلقى الضوء على التوزيع غير المتساوي للمصالح بين الرجال والنساء وأسباب عدم المساواة في مجتمع مُعيّن^(٢)، وينطلق تحليل النوع الاجتماعيّ من مادته ويتجاوزها ليهتمّ بالحقول الأخرى كاليولوجي، والسيكولوجي، والسياسي والاقتصاديّ، باعتبارها عناصر ضرورية وكأهداف للتغيير، كما أنه يقترح حلول لهذا التغيير مُرتكزا في ذلك على مبدأ المقارنة بين كلا الجنسين وان غايات تحليل النوع الاجتماعيّ بالرجوع إلى محاور إهتماماته المتمثلة بتضييق الفجوة بين الرجال والنساء بالنسبة لاحتياجاتهم العملية والاستراتيجية والوصول إلى المساواة بين المرأة والرجل في التشارك واتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والحياة الاجتماعية وتوسيع الفرص واختيارات الرجال والنساء بصفة متساوية في جميع مجالات سواء أكان المجال التعليمي أو المعلوماتي، الاقتصاديّ أو القانونيّ أو السياسيّ الاجتماعيّ أو الصحة الإنجابية^(٣) والجنسية وإزالة العوائق بكافة أشكالها والتي تعرّض تمثّل المرأة بالفرص والموارد ومساهمتها بصفة متساوية مع الرجل في التنمية بالمعنى الشامل بتوفير الأدوات والآليات ومراقبة تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف^(٤).

٢- التنفيذ: ويكون من خلال التصميم وتخطيط واستخدام المعلومات الناتجة عن تحليل النوع الاجتماعيّ بعد الانتهاء من مرحلة التحليل وتتمثّل الخطوة الثانية من أجل إنجاز تعميم منظور النوع الاجتماعيّ في التعريف

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢) عصمت محمد حوسو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٣) الصحة الإنجابية: هي حالة من رفاه كامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي وعملياته ووظائفه وليس مجرد السلامة من الإعاقة والمرض. للمزيد ينظر: أمل بنت عائض الرحيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٤) شهادان عادل الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢-٢٧٣.

والتصميم وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الداخلية والأستراتيجيات التنظيمية والبرامج والمشاريع والخطط والميزانيات باعتبارها مداخل رئيسية لإدخال تغييرات مهمة وجديدة في تلبية احتياجات جميع الأفراد واستخدام المعلومات من أجل تصميم خطط وبرامج ومشاريع من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي على مستوى الأفراد والمنظمات والمؤسسات وتطوير إستراتيجية تُراعي النوع الاجتماعي دون أن تُركّز على هوية جنسية محددة وكذلك تصميم خطط طويلة الأمد تُعرف بالنشاطات المطلوبة والمدخلات والمخرجات والمؤشرات والجداول الزمنية المطلوب لتحقيق هذا الهدف، ويجب أن تكفل هذه النشاطات مشاركة وتمثيل متساوي وعادل لكلا الجنسين^(١).

٣- **التدريب على النوع الاجتماعي:** ويكون من خلال بناء القدرات على تحليل النوع والتخطيط للنوع الاجتماعي ورفع مستويات الوعي بالنوع الاجتماعي ومدى الاستجابة لقضايا وهموم الجنسين وأن يتم التدريب في الهياكل الاجتماعية وليس فقط في القطاعات الحكومية والاقتصادية، كما يجب أن يكون التدريب على النوع الاجتماعي مستمر ودوري وذلك لأن زيادة الوعي بالنوع هي عملية تراكمية، كما وأن تحقيق الذات في إطار النوع الاجتماعي تبدأ من توفير الحاجات البيولوجية والأمنية سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي الأمر الذي يولد الشعور بالانتماء والذي بدوره يؤدي بالضرورة إلى إحساس الأفراد بقيمتهم وتحقيق ذواتهم، وفي ظلّ رأسمالية عالمية، يطرح السؤال حول مكانة المرأة في هيكلتنا المؤسسية من حيث التمثيل والموقع الوظيفي والمهام والحقوق وعلاقات القوة وتأثيرها أو تبنيتها للثقافة السائدة داخل وخارج المؤسسة، وتأثير ذلك على السلوك والممارسات داخل المؤسسة^(٢).

٤- **المتابعة والتقييم:** وهما الخطوتان الأخيرتان لإنجاز عملية إدماج النوع الاجتماعي فهما يسمّحان بالتحقق مما إذا كانت العملية تسير في الاتجاه الصحيح ، وفي حال لم تكن في الاتجاه الصحيح ، فهما يسمّحان بمراجعة الخطط والأستراتيجيات والبرامج وإجراء بعض التغييرات عليها من أجل تحقيق الأهداف ويمكن تقسيم عملية التقييم إلى ثلاثة أقسام هي: تقييم في منتصف المشروع أو العملية، وتقييم في نهاية العملية، وتقييم ما بعد تنفيذ العملية، ويلاحظ أن التقييم بعد الانتهاء من العملية لها تأثيرها على المدى الطويل^(٣).

ومن أهمّ التحديات والصعوبات التي تواجه إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والتشريعات والسياسات العامة هي؛ ضعف الإرادة السياسية، وقلة الإلمام بقضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، فضلاً عن التغيير المستمر لكوادر النوع الاجتماعي وضعف الخبرات والكفاءات،

(١) دعم لبنان، دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي، تحرير: مورييل ن. قهوجي، ٢٠١٧، ص ٣٠-٣٧. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://civilsociety-centre.org>، تاريخ الزيارة (١٠/٤/٢٠٢٢).

(٢) معتصم تركي الضلاعين، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(٣) دعم لبنان، دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

بالإضافة الى ضَعْف آليات المساءلة والمراقبة، وصُعُوبَة أَلْحُصُول على البيانات والإحصاءات المصنَّفة حسب الجنس ، وضالَّة التَّمْوِيل، وكذلك صُعُوبَة إَعْدَاد مُوازَنات تُرَاعِي قَضَايَا النُّوع الاجْتِمَاعِي^(١).

وَهَنَّا لَا بُدَّ مِنَ التَّأَكِيدِ عَلَى أَنَّ إِدْمَاجَ النُّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ، لَيْسَ لِأَجْلِ تَبَادُلِ الأدوار بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْيَارٌ يَحْتَجُّ عَلَى ضَمَانِ تَكَافُؤِ الْفُرْصِ وَالْإِمْكَانَاتِ وَتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ وَالْمَسَاوَةِ بِحَيْثُ يُتَّاحُ لِكُلِّ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ مُمَارَسَةَ حُقُوقِهِمْ بِشَكْلِ يُرَاعِي إِحْتِيَاجَاتِهِمْ وَأَدْوَارَهُمْ ، وَتَطْبِيقًا لِذَلِكَ فَإِنَّ عَلَى الدُّوَلِ أَنْ تَقُومَ بِدَمَجِ مَفْهُومِ النُّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ (الجنس) فِي التَّشْرِيعَاتِ وَعَمَلِيَّاتِ التَّنْفِيزِ وَالْمَتَابَعَةِ وَتَقْيِيمِ السِّيَاسِيَّاتِ وَالْبِرَامِجِ وَبِذَلِكَ يَسْتَفِيدُ كُلُّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِشَكْلِ مُتَسَاوِيٍّ، لِأَنَّ تَمْيِيزَ النُّوعِيِّ يُسْهِمُ فِي تَهْمِيشِ دَوْرِ الْمَرْأَةِ وَيَقِفُ عَائِقًا أَمَامَ تَمَتُّعِهَا بِالْحُقُوقِ الْمَكْفُولَةِ لَهَا، كَمَا يُقَوِّضُ مِشَارَكَتَهَا السِّيَاسِيَّةَ وَالْاِقْتِصَادِيَّةَ وَالثَّقَافِيَّةَ.

(١) واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق لسنة ٢٠٢٠، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق، ٢٠٢٠، ص ٥.

Abstract

The concept of (gender) refers to the process of studying the interrelationship between women and men within the family and society. This concept is based on several main factors, including knowing and analyzing the difference in relations between the two sexes, identifying the causes and forms of imbalance in the relationship between women and men, and modifying and developing this relationship by providing justice and equality between them. Gender is one of the most prominent topics that have grown in discussion at the end of the twentieth century, which constituted a qualitative leap in the efforts used to promote and endorse human rights in general and women's rights in particular, especially in light of the increasing calls for the establishment of gender equality in many areas, which were framed by the efforts of the United Nations and the regional commissions in many of their international forums through their reports and agendas. Which emphasized the integration of gender in national policies, programs and legislation to ensure that women play their roles to which they aim for, and works to eliminate the cultural classification of females and males in two categories to direct society to look at them as a social gender capable of assuming all social roles according to efficiency standards and according to the gender identity that the individual forms about himself away from biological classification, which creates a balanced society away from hierarchical relations based on the preference of one gender over the other. Thus, giving gender an opportunity in practice and choosing, and thus achieving political, economic, and social development and access to social justice.

This study came to identify the concept and origin of gender, differentiate between gender and sex, highlight the theories explaining gender, define the impact of gender recognition in international documents on women's rights globally, indicate the manifestations of gender in Iraqi legislation and the extent to

which gender justice has been achieved, and determine the extent to which government programs, plans and strategies respond to the requirements of gender justice in Iraqi society.